

جامعة إربيل



2025 استراتيجية الجامعة
University Strategy 2025



يسر لجنة تسيير استراتيجية الجامعة أن تتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز الشعبي - رئيس الجامعة السابق، على بالغ اهتمامه ورعايته ودعمه ابتداءً من التهيئة والإعداد وحتى تحضير المسودة النهائية للاستراتيجية. ونعبر عن شكر الجامعة لكل من الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف حيدر - رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي سابقاً، وزير التربية والتعليم لاحقاً، ولالأستاذ الدكتور/ محمد الصوفي - مدير مشروع تحسين جودة التعليم العالي، رئيس جامعة تعز سابقاً، على مشاركتها الكريمة في تسيير ورشة تطوير الاستراتيجية. كما كان لتعاون ودعم الأستاذ الدكتور/ أحمد يحيى الجوفي - نائب رئيس الجامعة السابق، والأستاذ الدكتور/ محمد أحمد الجوفي - عميد الشئون الأكاديمية سابقاً، والأستاذ الدكتور/ حسن علي عبدالملك - رئيس دائرة التطوير الأكاديمي سابقاً، وكافة العمداء ونوابهم والأمانة العامة والقيادات الإدارية للجامعة، أطيب الأثر في إكمال إعداد الاستراتيجية بصورتها الحالية، والشكر موصول لقيادة الجامعة الجديدة ممثلة بالأستاذ الدكتور/ طارق أحمد المنصوب، والأستاذ الدكتور/ عبدالله الفلاحي، والأستاذ الدكتور/ أكرم الوشلي، والأستاذ الدكتور/ محمد النزلي، والأستاذ/ عبدالملك السقاف، وذلك لتبنيهم استكمال العمل في إعداد مشروع الاستراتيجية والبدء في تحكيمه وإجراءات اقرار واعتماد الاستراتيجية. والشكر كل الشكر للزملاء أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة وقيادات السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية بالمحافظة على ما أبدوه من آراء قيمة أثناء دراسات المسح وأثناء اللقاءات وورش العمل المختلفة، وأخيراً نعبر عن تقديرنا وتثميننا لأعضاء لجان الاستراتيجية الذين عملوا بكل جد وإخلاص وبشكل طوعي، دون أي أجور مالية، في سبيل اتمام كل مراحل العمل في الاستراتيجية حتى إصدار هذا الكتاب.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَامِعَةُ إِبٍ



إعداد

مركز التطوير وضمان الجودة

© 2016 جامعة إب

الجمهورية اليمنية



استراتيجية الجامعة 2025

University Strategy 2025

المحتويات

6	تقديم رئيس الجامعة
10	خلفية إعداد وثيقة الاستراتيجية
11	منهجية الاستراتيجية
12	التحليل البيئي الاستراتيجي
12	البيئة الخارجية للجامعة
13	نبذة عامة عن محافظة إب
14	السياق التعليمي
14	الإطار القانوني للتعليم العالي
15	الإطار الاستراتيجي الوطني
17	الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة
18	الطلب المجتمعي وسوق العمل
19	البيئة الداخلية للجامعة
21	القيادة والحوكمة
24	البرامج الأكاديمية
28	الهيئة الأكاديمية والإدارية
31	الطلبة والدعم الطلابي
34	البحث العلمي
38	الموارد المالية والبنية التحتية
41	الشراكة
43	رؤية ورسالة وقيم الجامعة
44	الغايات الاستراتيجية





أ. د. طارق أحمد المنصوب

تقديم رئيس الجامعة

بحلول الذكرى العشرين لإنشاء جامعة إب وفي مبادرات ذاتية وبجهود طوعية تخطو جامعة إب نحو استكمال إعداد الخطة الاستراتيجية للجامعة 2025 ، لتمثل قوة دفع جديدة تمكن الجامعة من الحفاظ على مكانتها وتنقلها إلى مستوى أفضل وطنياً وعربياً ودولياً. هذه الاستراتيجية تحدد اتجاهات العمل المستقبلي، وفق رؤية ورسالة وأهداف واضحة، بحيث تصبح مرجعية أساسية للجامعة وكلياتها ومراكزها وأقسامها ومختلف قطاعاتها، في إعداد الخطط السنوية والبرامج التطويرية وتوصيف برامجها الأكاديمية بما يحقق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. بدأت مبادرات إعداد الاستراتيجية في ظرف من أفسى الظروف التي عاشتها الجامعات اليمنية في العام 2011م وبرغم التحديات واصلت فرق العمل الطوعية اجتماعاتها الدورية ونجحت في إكمال المرحلة الأولى التي بدأت بتسيير فرق العمل المختلفة وقد اشتملت المرحلة الأولى على إصدار قرار رئيس الجامعة رقم 330 لسنة 2011م بتاريخ 19 نوفمبر 2011م بتدشين العمل لإعداد رؤية ورسالة وقيم وأهداف الجامعة الاستراتيجية وتشكيل فرق العمل اللازمة. عملت فرق العمل على نشر ثقافة واستيعاب مفاهيم ومبادئ ومراحل التخطيط الاستراتيجي وقامت بإعداد وتحكيم وتوثيق أدوات جمع البيانات ومسوح الآراء وأكملت عملية المسح الوثائقي وعملية المعايرة من خلال دراسة الخطط المشابهة إقليمياً ودولياً والاسترشاد بالمعايير المؤسسية في بناء الخطط ، ومن ثم بلورة وإقرار منهجية جامعة إب في تطوير خطتها الاستراتيجية. وتم بعد ذلك استكمال المرحلة الثانية بإجراء التحليل البيئي الاستراتيجي وصياغة مسودات الموجهات الاستراتيجية للجامعة المتمثلة بالرؤية والرسالة والقيم، وكان ذلك خلال ورشة عمل استمرت خمسة أيام بحضور خبراء دوليين في مجال التخطيط الاستراتيجي وضمان جودة التعليم العالي.

اليوم تضع الجامعة بين أيديكم خلاصة جهود استثنائية بذلت في سبيل اخراج هذه الوثيقة الهامة التي تضع على عاتقنا مسؤولية أهم وأكبر تتمثل في استكمال اعتمادها وإقرارها وتعميمها والبدء بإعداد استراتيجيات الكليات والمراكز والأقسام الأكاديمية ومن ثم إعداد الخطط الاستراتيجية التنفيذية، وندرك في ذات الوقت حجم التحديات الماثلة أمام الوطن بشكل عام والجامعة بشكل الخاص، ومع ذلك فإن وجود هذه الاستراتيجية يمثل دافعا قويا وحافزا إضافيا للمضي بجسارة نحو المستقبل في إطار الريادة والتميز على المستوى الوطني والعربي والدولي.

لا يسعنا هنا إلا تقديم الشكر الجزيل لعمادة مركز التطوير وضمان الجودة لعمهم الدؤوب في سبيل إعداد استراتيجية الجامعة واستكمال بقية مراحل التخطيط الاستراتيجي للجامعة، والله ولي التوفيق.

لجان تطوير الاستراتيجية

اللجنة العليا

1	أ. د. طارق أحمد المنصوب - رئيس الجامعة
2	أ. د. عبدالله محمد الفلاحي - نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية
3	أ. د. محمد صالح النزيلى - نائب رئيس الجامعة لشئون الطلبة
4	أ. د. أكرم محمد الوشلي - نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا
5	أ. د. عبد الله قائد القدمي - عميد التطوير وضمان الجودة
6	أ. د. عبدالملك محمد السقاف - أمين عام الجامعة

لجنة التسيير السابقة

1	أ. د. عبد العزيز محمد الشعبي - رئيس الجامعة السابق
2	أ. د. أحمد يحيى الجوفي - نائب رئيس الجامعة السابق
3	أ. د. حسن علي عبد الملك - عميد التطوير الأكاديمي الأسبق
4	أ. د. طارق أحمد المنصوب - عميد التطوير الأكاديمي السابق
5	أ. د. أكرم محمد الوشلي - نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا
6	أ. د. عبد الله قائد القدمي - عميد التطوير وضمان الجودة
7	أ. د. عبدالملك محمد السقاف - أمين عام الجامعة
8	د. نعمان أحمد فيروز - نائب عميد التطوير وضمان الجودة

رؤساء لجان التحليل البيئي الاستراتيجي

1	أ. د. أحمد غالب الهبوب - الرؤية والرسالة والتحليل النظري
2	أ. د. عارف عبد الله الصباحي - البنية المؤسسية
3	أ. د. منير عبد الجليل العريقي - الجودة والاعتماد
4	أ. د. طارق أحمد المنصوب - الموارد
5	أ. د. محمد محمد فضالي - البحث العلمي والشراكة
6	أ. د. عبد السلام أحمد الإرياني - القيد والاستيعاب
7	أ. عيسى حزام الشميري - السكرتارية والمتابعة

أعضاء لجان التحليل البيئي الاستراتيجي

فريق الموارد		فريق الرؤية والرسالة والتحليل النظري	
أ. د. محمد القطيبي	26	أ. د. محمد أحمد الجوفي	1
أ. د. لطف الجحيفي	27	أ. د. محمد صالح النزيلي	2
أ. د. فؤاد العفيري	28	أ. د. محمد عبده المخلافي	3
أ. د. قيس نجيم	29	أ. د. محمد نصر مرشد	4
أ. د. نجم الدين الوهابي	30	أ. د. عبدالعزيز مهيب الوحش	5
أ. د. محمد السمحي	31	أ. د. طاهر سيف غالب	6
أ. صادق البعداني	32	أ. د. عبدالقوي حزام الشميري	7
أ. لطف الصواف	33	أ. د. عبدالملك منصور	8
فريق الشراكة		فريق البنية المؤسسية	
أ. د. محمد فاضل	34	أ. د. نادية العطاب	9
أ. د. عبدالسلام الفقيه	35	أ. د. عارف الرعوي	10
أ. د. اسماعيل الصبري	36	أ. عبدالملك السقاف	11
أ. د. صادق الحاج	37	أ. د. احمد نعمان	12
أ. د. لبيب شايف	38	أ. د. علي كشيح	13
أ. د. يحيى غالب	39	أ. د. بشير العفيري	14
أ. د. احمد عبده سيف	40	أ. رياض ماطر	15
أ. د. علي بركات	41	أ. م. احمد مياس	16
		أ. امين الحاشدي	17
فريق القيد والقدرة الاستيعابية		فريق الجودة والإعتماد الأكاديمي	
أ. د. نعمان عامر	42	أ. د. حسن شبالة	18
أ. د. عيسى الحنوم	43	أ. د. عبدالله الفلاحي	19
أ. د. محمد الشميري	44	أ. د. منير العريفي	20
أ. د. اكرم عطران	45	أ. د. يحيى الصهباني	21
أ. د. عبدالحق الحسني	46	أ. د. ناجي الأشول	22
أ. د. علي السمحي	47	أ. د. منصور الحيدري	23
أ. عبدالسلام كرش	48	أ. د. عبدالكريم العقاب	24
		أ. أحمد عياش	25
فريق السكرتارية			
أ. عيسى حزام الشميري	49		
أ. عبد العزيز الجماعي	50		



أسماء المشاركين في ورشة تطوير الاستراتيجية

المشاركون من خارج الجامعة			
1	أ. د. عبداللطيف حيدر	رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة	
2	أ. د. محمد الصوفي	مدير مشروع تحسين جودة التعليم العالي	
3	أ. أمين علي الورافي	عضو مجلس الجامعة – أمين عام المجلس المحلي	
4	د. أحمد رزق الصرمي	مدير عام مكتب التربية	
5	د. أمين جزيلان	مدير عام السياحة	
6	أ. خطاب شجاع الدين	مدير عام الخدمة المدنية	
7	أ. محسن الصبري	مدير عام الصندوق الإجتماعي للتنمية	
المشاركون من داخل الجامعة			
1	أ. د. عبدالعزيز الشعيبي	رئيس الجامعة	31 د. علي الحمادي
2	أ. د. أحمد الجوفي	نائب رئيس الجامعة	32 د. ربيع القرشي
3	أ. د. عبدالله الفلاحي	عميد الدراسات العليا	33 أ. د. سفيان المقرمي
4	أ. د. محمد الجوفي	عميد الشؤون الأكاديمية	34 أ. د. عارف الرعوي
5	أ. د. أحمد الهبوب	نائب عميد الدراسات العليا	35 د. عبدالباري سيف
6	أ. د. عبدالسلام الإرياني	عميد شؤون الطلاب	36 د. منصور الحيدري
7	أ. د. طارق المنصوب	عميد التطوير الأكاديمي والجودة	37 أ. د. نجم الدين الوهابي
8	أ. د. عبدالله القدي	عميد التعاون الدولي	38 أ. د. محمد الزمزمي
9	د. أكرم الوشلي	نائب عميد كلية العلوم الإدارية	39 أ. د. نادية العطاب
10	أ. د. حسن عبدالملك	عميد التطوير الأكاديمي – سابقا	40 أ. د. عبدالسلام الفقيه
11	أ. د. عارف الصباحي	عميد مركز الدراسات الهندسية	41 د. فاروق عقيل
12	أ. د. محمد المخلافي	عميد كلية التربية	42 د. خالد عبدالعزيز
13	أ. د. منير العريقي	عميد كلية الآداب	43 د. مختار الدميني
14	أ. د. محمد الزهيري	عميد كلية العلوم	44 د. محمد فاضل
15	أ. د. عبده الحدي	عميد كلية الزراعة	45 د. أطفاف المعمرى
16	أ. د. فايز الغراسي	عميد كلية التربية النادرة	46 أ. د. أحمد نعمان
17	أ. د. لطف الجحيفي	عميد كلية العلوم الإدارية	47 أ. د. محمد نصر
18	د. أحمد عماد	عميد كلية الهندسة	48 أ. د. محمد الأشول
19	د. عبدالحق الحسني	عميد كلية طب الأسنان	49 أ. د. عبدالغني الشيخ
20	أ. د. هدى المنصوب	عميد مركز اللغات	50 أ. رياض ماطر
21	د. عبده المهدي	عميد مركز الحاسوب	51 أ. خالد الميتمي
22	د. عبدالله الشيخ	عميد مركز رعاية الشباب	52 أ. حميد الصيادي
23	أ. د. حسن شبالة	عضو مجلس الجامعة	53 أ. عبدالسلام كرش
24	أ. د. عبدالعزيز الوحش	عميد مركز الإستشارات النفسية	54 أ. فؤاد نصيب
25	أ. عبدالملك السقاف	أمين عام الجامعة	55 أ. عيسى حزام
26	د. نعمان فيروز	عضو لجنة الخطة	
27	د. عبدالكريم العقاب	عضو لجنة الخطة	
28	د. مرغم الحبيشي	نائب عميد شؤون الطلاب	
29	أ. د. أحمد الحزمي	نائب عميد كلية العلوم	
30	د. محمد الشميري	نائب عميد كلية العلوم	

خلفية إعداد وثيقة الاستراتيجية

بدأت فكرة إعداد استراتيجية الجامعة في ظرف من أفسى الظروف التي عاشتها اليمن والجامعات اليمنية في العام 2011 وبرغم التحديات، فقد تطوع في بداية الأمر فريق صغير وقام بإعداد تصور للبدء بالعمل وقدمته لقيادة الجامعة ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز الشعبي، الذي استحسن التصور وقام بدعمه على المستوى المؤسسي. واصل فريق العمل الطوعي اجتماعاته الدورية ونجح في إكمال المرحلة الأولى التي بدأت بترسيخ ثقافة قيادة الجامعة بأهمية تطوير استراتيجية الجامعة، بل وبقيادة لجنة تسيير فرق العمل المختلفة وقد اشتملت المرحلة الأولى على:

- ✚ إصدار قرار رئيس الجامعة رقم 330 لسنة 2011 بشأن تدشين العمل لإعداد رؤية ورسالة وقيم وأهداف الجامعة الاستراتيجية وتشكيل فرق العمل اللازمة،
- ✚ نشر ثقافة واستيعاب مفاهيم ومبادئ ومراحل التخطيط الاستراتيجي في أوساط قيادات الجامعة وهيئة التدريس،
- ✚ المراجعات الاسترشادية والمسح الوثائقي وعملية المعايرة (استراتيجيات جامعات اقليمية، الاستراتيجية الوطنية، ومعايير ومنهجيات الاستراتيجية)،
- ✚ بلورة وإقرار منهجية جامعة إب في تطوير خطتها الاستراتيجية،
- ✚ إعداد وتحكيم وتوثيق أدوات جمع البيانات ومسوح الآراء.

وقد اشتملت المرحلة الثانية على:

- ✚ صدور قرار رئيس الجامعة رقم 293 لسنة 2012 بتاريخ 2012/12/2 بتشكيل لجنة تطوير رؤية ورسالة وقيم وأهداف الجامعة الاستراتيجية، تتكون من 13 عضوا برئاسة رئيس الجامعة،
- ✚ إجراء عدد أربع دراسات مسح داعمة للاستراتيجية، يتم التطرق لها لاحقاً،
- ✚ جمع البيانات والمعلومات وتحليلها،
- ✚ تحديد محاور التخطيط الاستراتيجي لتشمل سبعة محاور هي: الحوكمة والإدارة، البرامج الأكاديمية، الهيئة الأكاديمية والإدارية، الطلبة، البحث العلمي، الموارد، والشراكة،
- ✚ إعداد ملخصات وعروض تقديمية في محاور التخطيط الاستراتيجي، ودعوة عدد من الشركاء المحليين لتقديم عروض، وبشكل خاص، التربية والتعليم، السياحة، الصحة، القطاع الخاص، والسلطة المحلية، وذلك لاستعراضها في ورشة عمل،
- ✚ عقد ورشة عمل للفترة 1-5 مارس 2014، بحضور 70 مشارك ومشاركة من قيادات الجامعة وشركاءها وعدد من خبراء التخطيط الاستراتيجي، على رأسهم خبير الجودة والاعتماد الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف حيدر،
- ✚ منهجية العمل في الورشة تكونت من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول بدأ بمحاولة الإجابة عن التساؤل: أين نحن؟ من خلال العروض التقديمية حول الوضع الراهن للجامعة ونتائج مسوح الآراء. الجزء الثاني اعتمد طريقة نقاش المجموعات المركزة وطريقة العصف الذهني ومقياس ليكرت الخماسي للأهمية النسبية لغرض استكمال عملية التحليل البيئي الاستراتيجي المتمثلة في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر وهو ما يعرف بتحليل SWOT لكل محور من محاور البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للجامعة. والجزء الثالث اعتمد على نتائج تحليل سوات وعلى طريقة المعايرة والعصف الذهني لصياغة مسودات رؤية ورسالة وقيم وأهداف الجامعة الاستراتيجية.

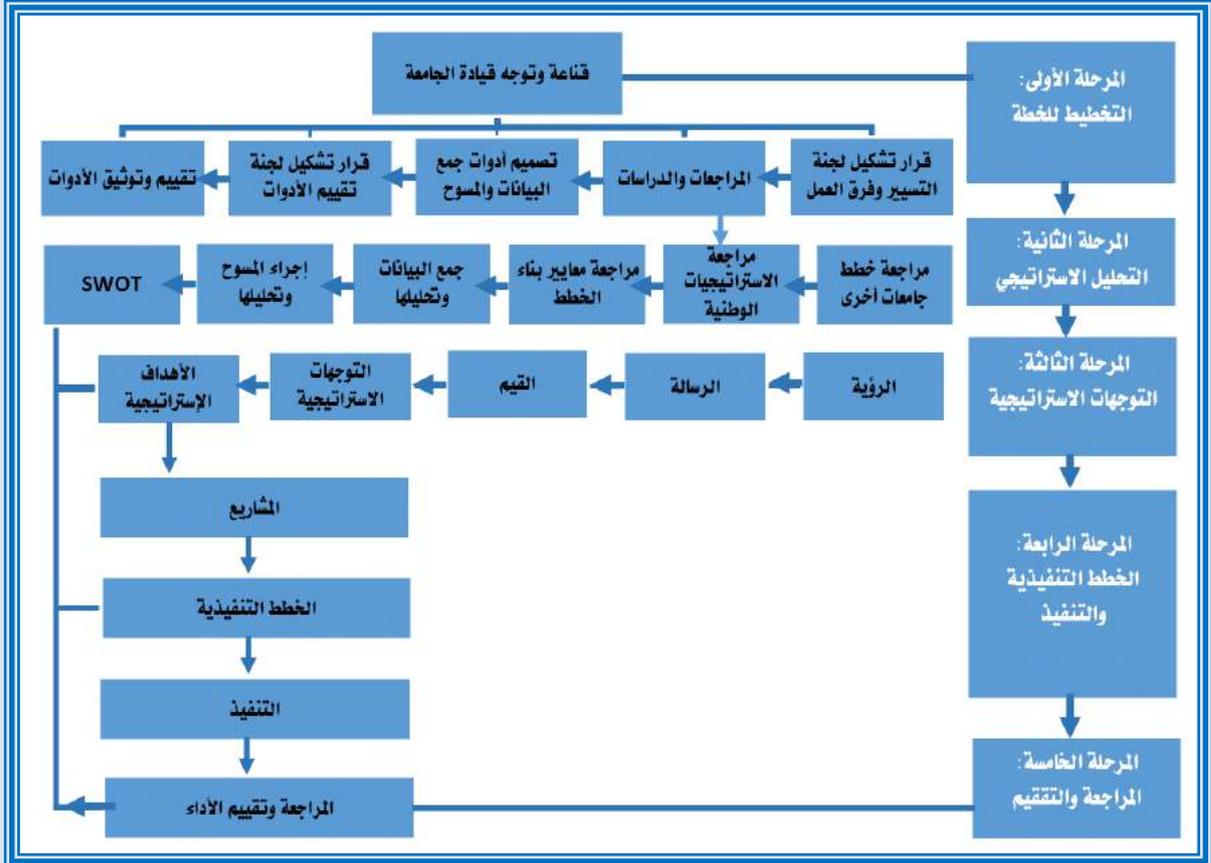
المرحلة الثالثة اعتمدت على مخرجات الورشة وعقدت لجنة التسيير الكثير من جلسات العمل للتحليل والتنقيح والصياغات، ثم استكملت عمادة التطوير الأكاديمي وضمان الجودة بناء محتويات هذا الكتاب ليكون بالصورة التي هو عليها.

نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالنا بالنجاح، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أ. د. عبدالله قائد القلمي
منسق لجان الاستراتيجية
عميد مركز التطوير وضمان الجودة

منهجية الاستراتيجية

حرصت جامعة اب في إعداد إستراتيجيتها ان تسير وفق منهجية تراعي السياقات الحاكمة للتعليم العالي وتلتزم بالمعايير العلمية الناظمة لعملية التخطيط الاستراتيجي، كما هو موضح في الشكل أدناه.



حصن "حب" التاريخي



التحليل البيئي الاستراتيجي

صدر قرار رئيس الجامعة رقم 330 لسنة 2011م بتاريخ 2011/11/19م بتدشين العمل لإعداد رؤية ورسالة وقيم وأهداف الجامعة الاستراتيجية وتشكيل فرق العمل اللازمة على النحو الآتي: لجنة التسيير وتتكون من خمسة أعضاء ذوي خبرة ويرأسها رئيس الجامعة، فريق الرؤية والرسالة والقيم يتكون من تسعة أعضاء يرأسهم خبير في التخطيط الاستراتيجي، فريق البنية المؤسسية من تسعة أعضاء، فريق الجودة والاعتماد الأكاديمي من تسعة أعضاء، فريق الموارد من تسعة أعضاء، فريق الشراكة من تسعة أعضاء، وفريق القيد والقدرة والاستيعابية من تسعة أعضاء، بإجمالي تسعة وخمسون عضواً قيادياً (أكاديمياً وإدارياً). قامت فرق العمل بإعداد أدوات التحليل الاستراتيجي وجمع البيانات، كما تم تشكيل لجنة تحكيم لتلك الأدوات بقرار من رئيس الجامعة، وتم إجراء التعديلات اللازمة وفق ملاحظات لجنة التحكيم. قامت فرق بحثية أخرى بإجراء عدد من دراسات المسوح المساندة للتحليل، كما يأتي:

- 1) مسح آراء طلبة الجامعة حول أهدافهم المتوقعة من دراستهم الجامعية
 - 2) مسح آراء عينة من الأكاديميين والإداريين حول عناصر المناخ التنظيمي في الجامعة
 - 3) مسح آراء عينة من القيادات المحلية ورجال الأعمال
 - 4) مسح آراء عينة من الأكاديميين والإداريين حول القيم الساندة في الجامعة
- أثناء ذلك، تم عقد الكثير من اللقاءات داخل وخارج الجامعة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، وتم عقد ندوة نقاش مفتوحة حول الرؤية والرسالة والقيم، أدارها الأستاذ الدكتور/ أحمد غالب الهبوب - أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة - الخبير في التخطيط الاستراتيجي وشارك فيها الخبراء والمتخصصون والقياديون من أبناء الجامعة.

البيئة الخارجية للجامعة

البيئة الخارجية للجامعة إب تتمثل في البيئة الاجتماعية والسكانية لمحافظة إب، المحيط الطبيعي للجامعة، ومن ثم السياقات القانونية والتعليمية والاستراتيجية، ثم تحديات الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتحديات سوق العمل. تحليل البيئة الخارجية مهم للتحديد الدقيق للفرص المتاحة التي يجب على الجامعة استغلالها والتحديات الماثلة أمام الجامعة حتى تتمكن من دراسة السبل الممكنة لمواجهتها. فيما يلي أهم تلك العوامل المؤثرة التي تمت دراستها أثناء عملية التحليل البيئي الاستراتيجي.



نبذة عامة عن محافظة إب

مدينة إب واحدة من المدن اليمنية العريقة التي تضرب بجذورها في عمق التاريخ اليمني الحافل بإضاءات حضارية متميزة. وإب كما تنطق بكسر الهمزة والباء الموحدة المشددة وهي عاصمة للمحافظة، سميت قديماً بمدينة (الثجة)، لكثرة سقوط الأمطار عليها، وهي تعني لغوياً المرعى. وتقع إب إلى الجنوب من صنعاء بمسافة (193 كم) وإلى الشمال من عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية بمسافة (230 كم). تحدها شمالاً محافظة ذمار، وجنوباً محافظة تعز، أما من الشرق فتحدها محافظة الضالع، وتحدها زبيد وحيس من تهامة اليمن، الحديدة، غرباً.



تتميز محافظة إب بخصوبة تربتها وارتفاع معدل هطول الأمطار، ووجود العديد من الأودية الزراعية فيها، ويشكل سكانها ما نسبته (10.8%) من إجمالي سكان اليمن، وتعد ثالث أكبر محافظات اليمن من حيث عدد السكان. إذ بلغ عدد السكان فيها حسب النتائج الأولية للتعداد السكاني لعام 2004 حوالي (2,137,546) نسمة تقريباً بما يعادل نسبة (10,838%) من إجمالي عدد سكان الجمهورية اليمنية، ويبلغ عدد سكان المحافظة من الذكور (1,043,973) نسمة ويمثلون نسبة (48,839%) من إجمالي عدد السكان بالمحافظة، كما يبلغ عدد سكان المحافظة من الإناث (1,093,573) نسمة ويمثلون نسبة (51,161%) من إجمالي عدد السكان بالمحافظة أيضاً. وتعد الزراعة النشاط الرئيسي للسكان، إذ يشكل إنتاج المحافظة من المحاصيل الزراعية ما نسبته (5.6%) من إجمالي الإنتاج في الجمهورية، وتحتل المرتبة الرابعة بعد محافظات الحديدة، صنعاء ومأرب، وأهم المحاصيل الحبوب والخضروات. وتضم أراضي المحافظة بعض المعادن أهمها المعادن الطينية المستخدمة في صناعة الأسمنت والطوب الحراري ومعدن (الزيولايت) المستخدم في صناعة المنظفات والبازلت المستخدم في صناعة حجر البناء والمعدن المستخدم في صناعة أحجار الزينة. أهم معالم محافظة إب التاريخية مدينة ظفار عاصمة الحميريين وجبلة عاصمة الصليحيين. ويتميز مناخ المحافظة بالتنوع وتساقط الأمطار الغزيرة طوال العام تقريباً، ومتوسط درجة الحرارة فيها خلال أيام السنة بحدود (18) درجة مئوية. وتبلغ مساحة المحافظة حوالي 5,552 كم² تتوزع في عشرين مديرية متباينة المساحة وتعتبر مديرية الففر أكبر مديريات المحافظة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 676 كم² كما تعد مديرية الشعر اصغر المديريات من حيث المساحة 154 كم².

السياق التعليمي

منذ إرساء دعائم نظام التعليم العام الرسمي في أوائل الستينيات من القرن الماضي، بات التوسع في فرص التعليم أحد أولويات الحكومات في شمال الوطن وجنوبه على حد سواء. ونظراً للتحديات الديموغرافية والجغرافية الكبيرة التي واجهت اليمن فضلاً عن قدراته المحدودة، نجد أن اليمن قد أبلى بلاءً حسناً فيما يتعلق بالتوسع في تغطية فرص التعليم الرسمي لتصل إلى الجميع. أسفر تحديد هذه الأولوية عن نمو كبير في معدلات الالتحاق بالتعليم على كافة المستويات، ولا سيما خلال الأعوام الثلاثين الماضية. كما انخفض معدل الأمية إلى النصف ليصبح 45 في المائة في عام 2004 بعد أن كان 90 في المائة في عام 1973. يضع النمو السكاني السريع عقبات أمام النظام التعليمي، غير أن العديد من المكاسب تحققت فيما يتعلق بالتغطية على المستويات كافة، وخاصة في السنوات الأخيرة على مستوى الفتيات بيد أنه لا تزال هناك العديد من التحديات، وبت إدراك أهداف التعليم الخاصة بالبلد مهمة شاقة. فلا يزال هناك قرابة 1.8 مليون طفل غير مقيد بالمدارس، حسب تقرير البنك الدولي حول التعليم في اليمن عام 2010، يعيش معظم هؤلاء الأطفال في المناطق الريفية بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفتيات تمثل تمثيلاً ناقصاً، فضلاً عن تسرب الفتيات في مراحل التعليم المختلفة.

كانت مسألة تنمية التعليم والمهارات، ولا تزال، إحدى أولويات التنمية الأساسية في اليمن. وضع البلد أولى خطته الخمسية الإنمائية في عام 1996. وفي جميع الخطط أكدت الحكومة أن التعليم والتدريب عاملان حاسمان لتحقيق النمو في جميع القطاعات الاقتصادية. وقد حددت الحكومة التنمية البشرية، وفي إطارها، التنمية التعليمية للقوة العاملة، ضمن الأولويات الاستراتيجية لليمن.

الاطار القانوني للتعليم العالي

استراتيجية جامعة اب تستند على قواعد دستورية وقانونية تبلورت في نصوص الدستور ومواد قانون التعليم رقم 45 لسنة 1992، وقانون الجامعات اليمنية رقم 18 لسنة 1995 وتعديلاته، وقانون البعثات رقم 19 لسنة 2003م، واللانحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 137 لسنة 2004م ورقم 139 لسنة 2010م، وقانون التعليم العالي رقم 13 لسنة 2010م، إلى جانب عدد آخر من القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة ذات العلاقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

أنشئت أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية في عام 1990م وأُنيط بها مسؤولية الإشراف على الجامعات، والتنسيق بينها، وحين ألغيت الوزارة في عام 1994م، أسندت مهامها إلى وزارة التربية والتعليم، حتى أعيد إنشاؤها مجدداً في عام 2001م، عندما شعرت الحكومة بضرورة وجود وزارة متخصصة توجه وتسير التعليم العالي والبحث العلمي بشكل فعال، لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع اليمني. وبالنظر إلى الهيكل التنظيمي للتعليم العالي، نجد أن المجلس الأعلى للتعليم العالي يقع على قمة الهرم التنظيمي، ويرأس المجلس رئيس الوزراء، ويضم في عضويته ثمانية وزراء آخرين، أحدهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس، ورؤساء الجامعات الحكومية، ووكيل قطاع التعليم بوزارة التعليم العالي، وممثلاً واحداً عن الجامعات الأهلية، وممثلاً واحداً عن القطاع الخاص، وثلاث شخصيات أكاديمية.

وفيما يتعلق بالدور الحالي للوزارة تجاه الجامعات، فإنه مقصور على الإشراف والتوجيه الاستراتيجي، غير أن غياب قطاعات هامة كقطاع البحث العلمي وقطاع السياسات والخطط، جعل دور الوزارة يقتصر على الإيفاد الخارجي ومنح التراخيص للجامعات الأهلية.

الاطار الاستراتيجي الوطني

حرصت جامعة اب في إعداد إستراتيجيتها ان تستند إلى كافة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتعليم. غير أن معظم الاستراتيجيات الوطنية، تعد اليوم خارج الإطار الزمني بانقضاء عام 2015، وكان لا بد من اجراء عمليات تقييم لكل استراتيجيات التعليم بغرض تحديثها أو تطويرها لمدى زمني جديد. مع ذلك لا تزال بين أيدينا الرؤية الاستراتيجية (2000-2025)، التي تستهدف نقل اليمن الى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية، واعتبرت التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة أحد الركائز الأساسية لتحسين مستوى التنمية البشرية في اليمن. إستراتيجية جامعة اب تعد جزء لا يتجزأ من السياق الاستراتيجي التعليمي التنموي للجمهورية اليمنية، وفيما يلي أهم الاستراتيجيات الحاكمة:

الرؤية الاستراتيجية (2000-2025)

أكدت الرؤية الاستراتيجية ان اليمن تسعى خلال الخمس والعشرين سنة المؤطرة للرؤية الى تحسين مستوى التنمية البشرية بحيث تصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية وذلك من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية إلى قطاعات غير نفطية تمهد الطريق لإنشاء "اقتصاد جديد"، يقوم على اسس اقتصاد المعرفة. وهو ما يتطلب بذل جهود كبيرة على جبهات متعددة حيث تصنف اليمن تحت متوسط البلدان منخفضة الدخل في مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي، وفي سياق هذه الرؤية انبثقت جملة من الاستراتيجيات القطاعية التي تبلورت في عدد من الخطط والمشاريع الهادفة في مجملها الى تطوير التعليم في اليمن ومن ابرز هذه الاستراتيجيات القطاعية ما يلي:

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي 2015-2003

تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، ولا سيما بين الفتيات وخاصة في المناطق الريفية، لتصل إلى 95 في المائة بين 6-14 عاما بحلول عام 2015.

الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار

تستهدف الاستراتيجية محو أمية السكان في الأعمار 10-45 سنة، إضافة إلى الأميين الجدد المتوقع تراكمهم خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية من المتسربين من مراكز محو الأمية والمرتدين إليها، والمتسربين من التعليم الأساسي.

الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب 2015-2006

تستهدف تحقيق مجتمع ينعم فيه كل أطفال اليمن وشبابه (ذكوراً وإناثاً) بالحماية والإعتراف بمكانتهم وإحتراماً وتقديراً لمساهماتهم وإبداعاتهم؛ والتمتع بشعور الإلتزام والولاء لوطنهم وقيمه الإسلامية الحققة، وتتوفر لهم فرص متكافئة للحصول على نطاق مكتمل من الخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية وفرص العمل والترويج لتحقيق قدراتهم الكامنة لكي ينمووا نمواً صحيحاً كمواطنين مسنولين ومشاركين فاعلين في يمن الرخاء والسلام.

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي 2015-2006

تستهدف الإستراتيجية توفير تعليم ثانوي عالي الجودة وعادل التكلفة وفعال للانتقال إلى التعليم العالي وسوق العمل.

الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني

تهدف الإستراتيجية في الفترة 2004-2014 إلى إيجاد توازن كاف بين التعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني. تتطلع الإستراتيجية إلى جذب 15 % من خريجي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي إلى التعليم الفني والتدريب المهني فيما بعد المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية، على التوالي، وذلك بحلول عام 2014.

إستراتيجية المرأة العاملة 2001-2011

تبنت الحكومة اليمنية في كثير من القطاعات العديد من السياسات والإستراتيجيات التي تهتم بقضايا النوع الاجتماعي بعض من هذه السياسات كانت خاصة بالمرأة والبعض الأخر تضمنت أبعاد النوع الاجتماعي فيها والتي من أهمها إستراتيجية المرأة العاملة والتي تمحورت حول زيادة وتوسيع فرص المرأة في سوق العمل ورفع مستوى الوعي بأهمية عمل المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة وتشرف على تنفيذها الإدارة العامة للمرأة العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمدعومة من منظمة العمل الدولية.

أهداف التنمية الالفية 2002-2015

تبنت الحكومة اليمنية الاهداف الثمانية الرئيسية المعلنة في قمة التنمية الالفية 2002 المعنية بالقضاء على الفقر وتحقيق التعليم الاساسي للجميع بحلول 2015 وضمان تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين في التعليم العام وخفض معدل الوفيات بين الاطفال وتحسين صحة الام ومحاربة الامراض الوبائية والاستدامة البيئية وتطوير الشراكة العالمية للتنمية.

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي

تستهدف الاستراتيجية في مداها الزمني 2006-2015 خلق نظام للتعليم العالي يتميز بالجودة والمشاركة واسعة النطاق وتعدد المسارات وانفتاحها رأسياً وأفقياً، ويتسم بالفعالية والكفاءة ويوفر برامج على درجة من الجودة ويعكس التميز في توفير التعليم والتعلم والبحث وخدمة المجتمع، كما يحسن من نوعية الحياة لليمنيين.

أكدت الاستراتيجية على مسنولية الجامعات عن بلورة رؤاها وتحديد رسالاتها، وأن تعد إستراتيجياتها في ضوء الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وينبغي على الوزارة أن تلزم الجامعات بإعداد خططها الإستراتيجية والاستثمارية بعيدة المدى، وأن تتحمل الجامعات مسؤولياتها في تسيير شؤونها الخاصة ضمن الإطار الإستراتيجي العام المتفق عليه.

واستجابة لهذا التوجه الاستراتيجي لقطاع التعليم وخاصة التعليم العالي تنبثق الخطة الاستراتيجية لجامعة اب من معطيات الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي لتكون من الاستراتيجيات الجامعية الرائدة في استيفاء متطلبات هذا التوجه الاستراتيجي للتعليم العالي في اليمن.



الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة

أول توجه رسمي نحو الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة تمثل بصدور القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009 القاضي بإنشاء مجلس متخصص هو مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي لمساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير الجودة في الارتقاء بجودة التعليم العالي، ثم القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 2010 بشأن التعليم العالي، الذي نصت المادة (39) منه على أن: ينشأ مجلس يسمى مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويكون مقره أمانة العاصمة صنعاء. ثم تبع ذلك قرار رئيس الوزراء في مارس 2010 بتسمية أعضاء المجلس وتم في نفس العام استكمال اعداد نظام ولوائح ومعايير الاعتماد الأكاديمي، توج ذلك بإصدار القرار الجمهوري رقم 66 بتسمية رئيس المجلس، الخبير الدولي في ضمان الجودة الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف حيدر. قام المجلس بعدها بإعداد الخطة الاستراتيجية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.

وجود المجلس، باستراتيجيته ومعاييرها في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، يمثل في الوقت ذاته فرصة وتحدياً أمام الجامعات اليمنية، فهو يوفر الإطار المرجعي الوطني للاعتماد والجودة، ويوفر الدعم والمساندة للجامعات اليمنية لتحقيق معايير الجودة والاعتماد، ولكنه في ذات الوقت يفرض على الجامعات اليمنية تحديات المنافسة في تلبية معايير الاعتماد الوطنية والإقليمية.

من هذا المنطلق، تجد جامعة إب نفسها ملتزمة بالمضي قدماً نحو التأسيس لنظام جودة داخلي فاعل، وفق متطلبات مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، ونقطة البداية هي بناء استراتيجية للجامعة طويلة الأجل، تنبثق منها استراتيجيات الكليات والأقسام والبرامج الأكاديمية، وتسعى جميعها لتحقيق رؤية ورسالة الجامعة.



الطلب المجتمعي وسوق العمل

يعود تاريخ التعليم العالي في اليمن إلى سبعينيات القرن الماضي عندما تأسست أول جامعتين، هما جامعة صنعاء وجامعة عدن. ولكن العدد ارتفع إلى سبع (7) جامعات عام 1996 عندما تم إنشاء خمس جامعات أخرى هي جامعات تعز، والحديدة، وإب، وذمار، وحضرموت. جاء ذلك نتيجة منطوية لزيادة الطلب المجتمعي على التعليم العالي ولتزايد احتياجات التنمية وسوق العمل. اليوم وبالرغم من تأسيس عدد كبير من الجامعات الحكومية والأهلية، إلا أن تحديات استيعاب طلبات الالتحاق بالتعليم العالي لا تزال في تزايد مستمر. ليس ذلك فحسب، بل إن تحديات المنافسة في تقديم تعليم ذو جودة كافية تلبي طموحات الأفراد واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، باتت تفرض واقعاً جديداً على الجامعات الحكومية والأهلية. في حقيقة الأمر، ونتيجة لأنظمتها المرنة نوعاً ما، سارعت الجامعات الأهلية إلى الانخراط في الواقع الجديد، لكنها لم تستوعب الأعداد المناسبة من الطلبة كما هو مؤمل، كما أنها تسعى في الغالب إلى الربحية والإعتماد في تشغيلها على كوادرات الجامعات الحكومية وبالأكاد تلبي معايير وشروط تأسيسها. في الجانب الآخر، تبدو الجامعات الحكومية مكبلة بالمركزية المالية والإدارية الشديدة، وبالتناقص المستمر لموازناتها التشغيلية السنوية، ناهيك عن تباطؤ وربما توقف الموازنات الاستثمارية. الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الجامعات على مواجهة تحديات الطلب المجتمعي ومتطلبات سوق العمل.

وفقاً لمؤشرات البنك الدولي، فقد ارتفع معدل القيد في الجامعات بمقدار 35 مرة بين عامي 1977 و 2000، وخلال الفترة من 2000 إلى 2008 ارتفع معدل القيد بنسبة 34 في المائة فقط. هذا يوشر إلى نمو ضئيل في القدرة الاستيعابية للجامعات.

في تقرير البنك الدولي لعام 2010 حول وضع التعليم في اليمن، وتحت عنوان "خلق فرص العمل ومتطلبات المهارات والبطالة"، ذكر أن العامل الأساسي الذي يحد من تهيئة فرص العمل هو المعدل البطيء المنتظم إلى حد ما للنمو الاقتصادي في اليمن، خاصة صعوبات التوسع التي يواجهها القطاع النظامي. تعتمد عملية تهيئة فرص العمل بشكل كبير على نمو الأنشطة والنتائج الاقتصادي. إن النجاحات التي تحظى بها سياسات الاقتصاد الكلي والصناعة، بالإضافة إلى أداء القطاع الخاص هو الدافع وراء معظم النتائج المستدامة في سوق العمل.

قد يساعد التعليم في تهيئة قوى عاملة متنقلة أكثر مهارة، ومن ثم دعم عملية تأسيس اقتصاد أكثر إنتاجية لأصحاب العمل ومجتمع أكثر إرضاء للمواطنين. إلا أن التعليم وحده لن يخلق الوظائف أو يزيد الإنتاجية. وبالرغم من الزيادة الأخيرة في عدد الباحثين عن وظائف من المؤهلين، تظل سوق العمل غير نظامية وزراعية إلى حد كبير، كما أن المهارات المطلوبة هي المهارات الأساسية في الأغلب. تعتبر عملية تهيئة فرص العمل في اليمن محدودة جداً، خاصة في القطاع النظامي أو الرسمي. يبلغ عدد الوظائف التي تتوفر في القطاع النظامي 25 ألف وظيفة سنوياً في أحسن الأحوال، من بينها 10 آلاف وظيفة في القطاع العام و 15 ألف وظيفة في القطاع الخاص.

يتوقع التقرير أنه وبحلول عام 2025، سيصل عدد العاملين إلى 11 مليون عامل، ومن المتوقع أن تعمل نسبة كبيرة منهم تقارب 9.9 مليون عامل في القطاع غير النظامي مالم تتغير بنية سوق العمل. هذا وتشير الدراسات إلى إن أكثر المهارات التي يطلبها أصحاب الأعمال هي اللغة الإنجليزية والحاسوب والقيادة الاستباقية أو روح المبادرة وتقديم نتائج بصورة مستقلة والقدرة على قيادة فريق والثقة وتحمل المسؤولية ومن المرجح أن يستمر هذا الطلب في ظل رؤية عام 2025.

البيئة الداخلية للجامعة

نحو استكمال التحليل البيئي الاستراتيجي، نظمت الجامعة ورشة عمل في الفترة من 01 - 05 مارس 2014م بحضور خبراء في التخطيط الاستراتيجي على رأسهم الأستاذ الدكتور/ عبداللطيف حيدر، رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، لاحقاً وزير التربية والتعليم، والأستاذ الدكتور/ محمد الصوفي، مدير مشروع تحسين جودة التعليم العالي، رئيس جامعة تعز سابقاً. استمرت أعمال الورشة خمسة أيام بحضور ومشاركة قيادات من السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية ورجال الأعمال.

ترجعت الورشة من عروض البيانات والدراسات والمسوح إلى جلسات العصف الذهني إلى استبيانات خماسية المقاييس إلى تحليل وتفتيح وترتيب لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في سبعة محاور رئيسية هي:

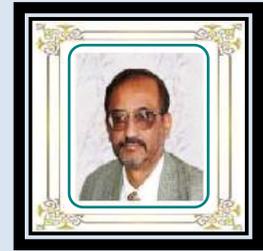
1. القيادة والحوكمة
2. البرامج الأكاديمية
3. الهيئة الأكاديمية والإدارية
4. الطلبة والدعم الطلابي
5. البحث العلمي
6. الموارد المالية والبنية التحتية
7. الشراكة المحلية والدولية





القيادة والحوكمة

تأسست جامعة إب عام 1996 بموجب القرار الجمهوري رقم 91 لسنة 1996، وتعد خامس جامعة حكومية في الجمهورية اليمنية، وبدأت تمارس نشاطها العلمي والبحثي كجامعة مستقلة اعتباراً من العام الجامعي 1997/1996 عقب صدور القرار الجمهوري رقم 167 لسنة 1996 بتعيين الأستاذ الدكتور/ ناصر عبد الله العولقي كأول رئيس للجامعة للفترة 1996 - 2001، ثم صدور القرار الجمهوري رقم 94 لسنة 2001 بتعيين الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد الخضر كثاني رئيس للجامعة للفترة 2001 - 2003، وصدور القرار الجمهوري رقم 171 لسنة 2003 بتعيين الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد شجاع الدين رئيساً ثالثاً للجامعة للفترة 2003 - 2009، وصدور القرار الجمهوري رقم 119 لسنة 2009 بتعيين الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد الشعبي رئيساً رابعاً للجامعة للفترة 2009 - 2015، ثم صدور القرار الجمهوري رقم 31 لسنة 2015 بتعيين الأستاذ الدكتور/ طارق أحمد المنسوب رئيساً حالياً للجامعة.

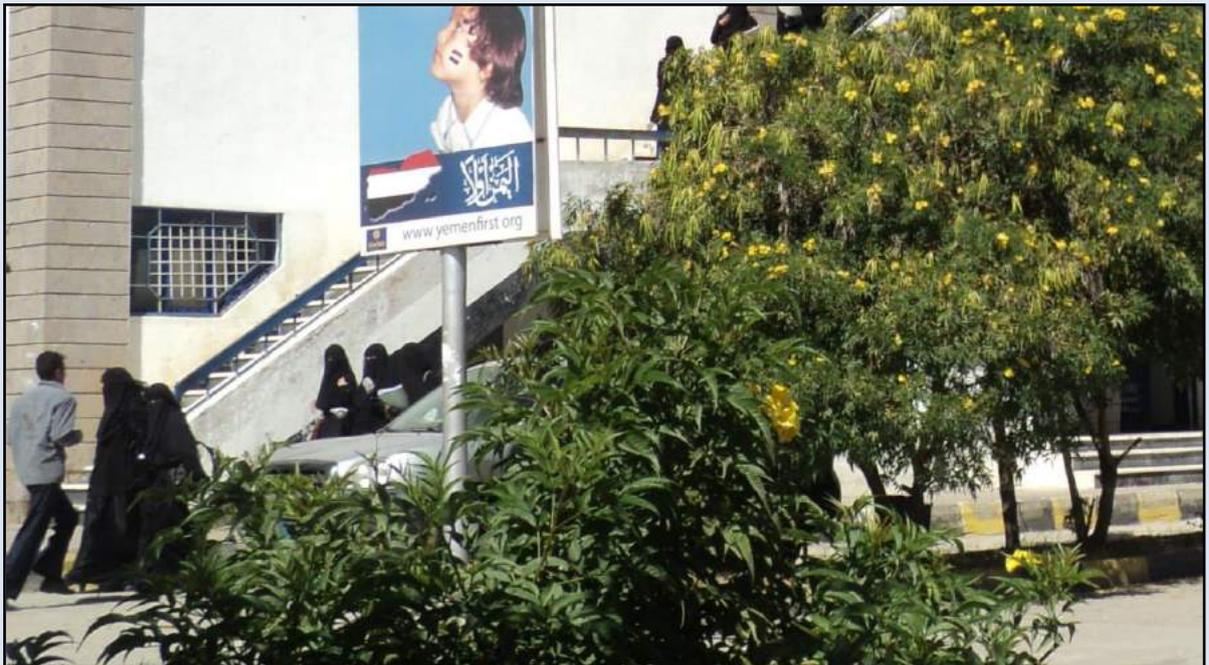


القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجامعة

- 1) القانون رقم (17) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته ولوائحه التنفيذية وتعديلاتها.
- 2) القانون رقم (91) لسنة 1996م بإنشاء جامعة إب.
- 3) القانون رقم (23) لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولوائحه التنفيذية.
- 4) القانون رقم (19) لسنة 1991م بشأن الخدمة المدنية.
- 5) القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن الوظائف والأجور والمرتبات ولائحته التنفيذية.
- 6) النظام الموحد لشئون الطلبة.
- 7) النظام الموحد لشئون الدراسات العليا.
- 8) اللائحة المالية للأنشطة.
- 9) لائحة التعليم الموازي.
- 10) لائحة صندوق الطالب.
- 11) اللائحة الموحدة للسكن الجامعي.
- 12) لائحة التعليم الموازي.
- 13) اللائحة الطبية.
- 14) لائحة الرحلات العلمية.

تحليل سوات لمحور القيادة والحوكمة

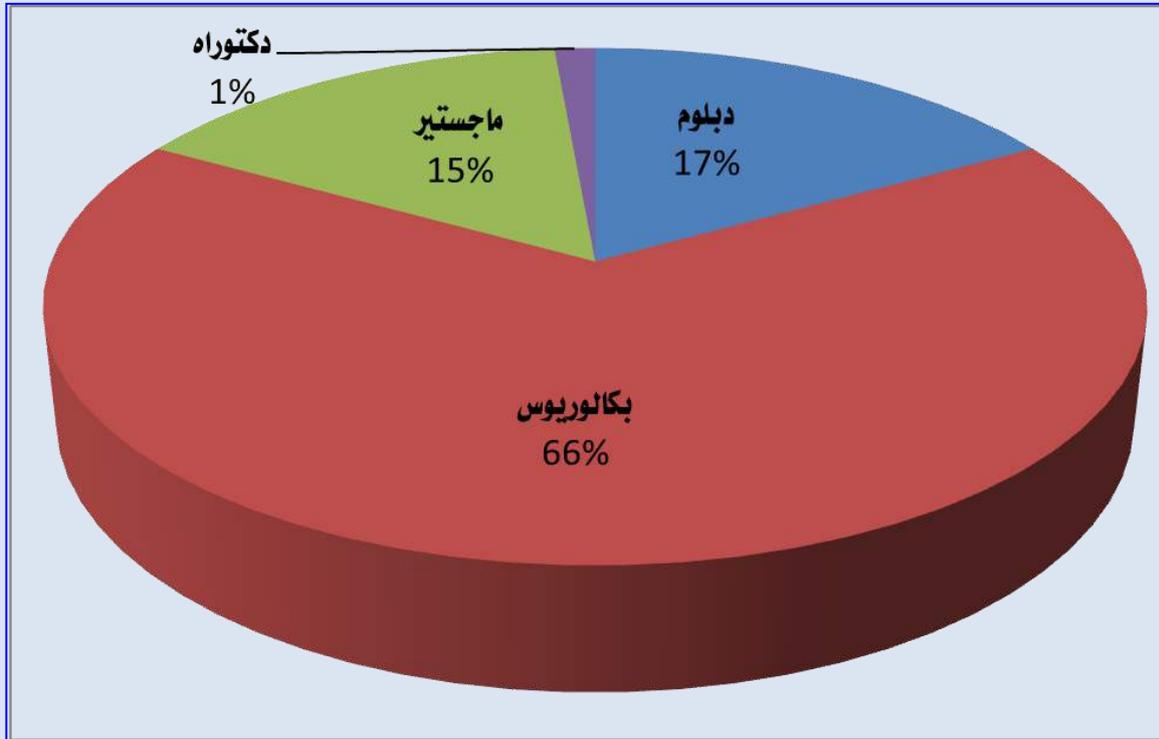
مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)	م
وجود إرادة لدى قيادة الجامعة ومنتسبيها نحو التحسين و التغيير	1	المركزية في اتخاذ القرارات وعدم وجود استقلال مالي وإداري الكليات والمراكز	1
توفر قوانين ولوائح تنفيذية للجامعات تمكن قيادات الجامعة من أداء واجباتها الأساسية	2	التساهل في تطبيق القوانين واللوائح في الجانبين الأكاديمي والإداري	2
مشاركة مجالس الجامعة المختلفة في صناعة القرارات	3	عدم ملائمة الهيكل التنظيمي الحالي بما يلبي احتياجات الجامعة من الوحدات والمراكز البحثية والخدمية	3
		غياب نظم المعلومات والاتصالات اللازمة لربط الجامعة بوحداتها وكلياتها ما أدى إلى ضعف الرقابة والإشراف	4
		افتقار الجامعة للسياسات واللوائح التنفيذية والتوصيف الوظيفي الواضح، لجميع وحدات الجامعة ووظائفها.	5
الفرص (Opportunities)	م	المخاطر والتهديدات (Threats)	م
وجود توجهات رسمية وإرادة سياسية نحو تطوير التعليم العالي مع توفر الخبرات الوطنية	1	تأثر الجامعة بالأزمات والمشاكل الاجتماعية والأمنية	1
توفر الأطر القانونية المنظمة للعمل	2	التأثير السلبي لبقاء قانون الجامعات بوضعه الحالي	2
ثقة المجمع المحلي بمخرجات جامعة إب أكثر منه بالجامعات الخاصة	3	وجود مؤسسات في القطاع الخاص منافسة في تقنية المعلومات	3
الإتجاه نحو اللامركزية الإدارية تساعد في تسهيل الإجراءات في الجامعة	4		
إعداد الدستور الجديد يوفر فرص تشريعية جديدة	5		
تقارب التجمعات السكانية وقربها من المركز	6		



البرامج الأكاديمية

يوجد بالجامعة عدد **72 برنامج** أكاديمي تتوزع على النحو الآتي:

نوع البرنامج				الكلية / المركز
دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	
0	4	13	8	التربية - إب
0	1	6	0	التربية - النادرة
1	3	5	0	الأداب
0	2	5	0	العلوم الإدارية
0	1	10	0	العلوم
0	0	4	1	الزراعة
0	0	4	0	الهندسة والعمارة
0	0	1	0	طب الإنسان
0	0	0	1	مركز الحاسوب
0	0	0	1	مركز اللغات والترجمة
0	0	0	1	مركز الإرشاد النفسي
1	11	48	12	الإجمالي



التطوير الأكاديمي والجودة في الجامعة

اهتمت الجامعة بالتطوير الأكاديمي وجودة البرامج الأكاديمية منذ إنشائها، حيث تم إنشاء عدد من البرامج الأكاديمية النوعية التي ميزت الجامعة عن مثيلاتها في الجمهورية. وبعد مرور خمس سنوات على إنشاء البرامج الأكاديمية، قامت الجامعة بتشكيل لجان وورش لتقييم وتطوير المناهج في جميع كليات الجامعة، عام 2005-2006 بمشاركة عدد كبير من الخبراء والنظر من الجامعات اليمينية الأم والمجاورة. تلى ذلك عدد من القرارات المؤسسية منها:

- قرار رئيس الجامعة رقم 207 لسنة 2007 بتشكيل لجنة لتقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس
- قرار رئيس الجامعة رقم 79 لسنة 2008 بتشكيل لجنة لمتابعة وتنفيذ توصيات ورشة تقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة
- قرار رئيس الجامعة رقم 268 لسنة 2008 بإنشاء دائرة التطوير الأكاديمي، وتكليف الأستاذ الدكتور حسن علي عبد الملك رئيساً لها بدرجة عميد
- قرار رئيس الجامعة رقم 42 لسنة 2009 بتشكيل لجنة لإعداد الدليل الأكاديمي
- قرار رئيس الجامعة رقم 110 لسنة 2009 بتشكيل لجنة لإعداد الخطة الخمسية الرابعة للجامعة
- قرار رئيس الجامعة رقم 330 لسنة 2011 بتدشين العمل لإعداد رؤية ورسالة وقيم وأهداف الجامعة الاستراتيجية وتشكيل فرق العمل اللازمة
- قرار رئيس الجامعة رقم 122 لسنة 2013 بتعيين الأستاذ الدكتور طارق أحمد المنصوب رئيساً لدائرة التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، بدرجة عميد
- قرار رئيس الجامعة رقم 4 لسنة 2014 بتشكيل المجلس الاستشاري لدائرة التطوير الأكاديمي وضمان الجودة
- قرار رئيس الجامعة رقم 5 لسنة 2014 بتشكيل اللجنة العليا للتقويم الذاتي لكليتي طب الأسنان والعلوم
- قرار رئيس الجامعة رقم 6 لسنة 2014 بتكليف رؤساء وحدات الجودة في الكليات
- قرار رئيس الجامعة رقم 44 لسنة 2015 بشأن اللانحة الداخلية لمركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة
- قرار رئيس الجامعة رقم 126 لسنة 2015 بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي للجامعة

تجربة الجامعة في تحسين جودة البرامج

حققت الجامعة نجاحاً ملحوظاً في تحسين جودة برنامجين جامعيين هما: برنامج الفيزياء التطبيقية الذي تم استحداثه عام 2011 بتمويل من مشروع تحسين جودة التعليم العالي، الممول من البنك الدولي، وكذلك برنامج إعداد معلم العلوم والرياضيات 4-9 أساسي، الذي تم استحداثه عام 2012 بتمويل من منظمة نوبك الهولندية. تم تطوير البرنامجين وفق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، بالإشراف بأفضل الممارسات الدولية في التعليم العالي، ليكونا نواة تحسين جودة البرامج الأكاديمية في جامعة إب.



أساليب ووسائل التعليم والتعلم

أنشأت الجامعة دائرة تعنى بالتطوير الأكاديمي وتقييم الأداء، وقد قامت الدائرة بالتعاون مع نيابة رئاسة الجامعة للشنون الأكاديمية بتصميم أدوات تقييم الأداء الأكاديمي منذ وقت مبكر عام 2006. وقد أقيمت بالجامعة عدة دورات بهدف تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وخصوصاً الكادر الأكاديمي المشارك في تنفيذ البرامج الأكاديمية الممولة دولياً، فقد تم تدريب ما لا يقل عن 100 عضو هيئة تدريس في مجالات تطوير وتقييم البرامج وتوصيف المقررات وثقافة الجودة والتخطيط الاستراتيجي وأساليب التدريس الحديثة، بما في ذلك زيارات ودورات تدريب دولية خارج اليمن.

تستكمل الجامعة حالياً توفير معمل حاسوب لكل كلية، وجهاز كمبيوتر وطابعة وجهاز عرض (Data Show) لكل قسم أكاديمي. وتتوفر أجهزة العرض المختلفة بكل الكليات والمراكز، كما تتوفر التجهيزات المعملية اللازمة للتدريس في الكليات التطبيقية وإن كانت بحاجة إلى مزيد من التطوير.



المكتبة المركزية

تحتوي المكتبة على أكثر من خمسين ألف كتاب ودورية، بمعدل 3 كتب لكل طالب، تتوزع في فروع العلوم الإنسانية والتطبيقية. كما يوجد فروع للمكتبة المركزية في كل كلية من كليات الجامعة. أنشأت الجامعة عمادة خاصة بشئون المكتبات. تعمل العمادة على رفق المكتبة بالكتب والدوريات الحديثة وتهدف إلى إنشاء مكتبة إلكترونية وبشكل خاص لحفظ الوثائق والمخطوطات والمراجع النادرة.

المبنى المؤقت للمكتبة المركزية



تحليل سوات لمحور البرامج الأكاديمية

م	مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)
1	وجود دائرة للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعة	1	غياب وحدات التطوير الأكاديمي على مستوى الكليات
2	تنوع وتعدد برامج الدبلوم والبيكالوريوس وبعض تخصصات الدراسات العليا	2	غياب التوصيف العلمي الدقيق للبرامج والمناهج
3	وجود إطار علمي وقانوني للبرامج الأكاديمية	3	غياب التقييم الذاتي للبرامج الأكاديمية بهدف تحسين وضمان جودتها
4	قيام الجامعة بتقييم وتحديث برامجها الأكاديمية	4	عدم ملائمة بعض البرامج لمتطلبات سوق العمل
5	وجود عدد من البرامج الأكاديمية تم تطويرها وفقاً للمعايير الدولية	5	غلبة الأساليب التقليدية في عملية التعليم والتعلم
6		6	محدودية مصادر وتقنيات التعليم التعلم
7		7	محدودية برامج الدراسات العليا

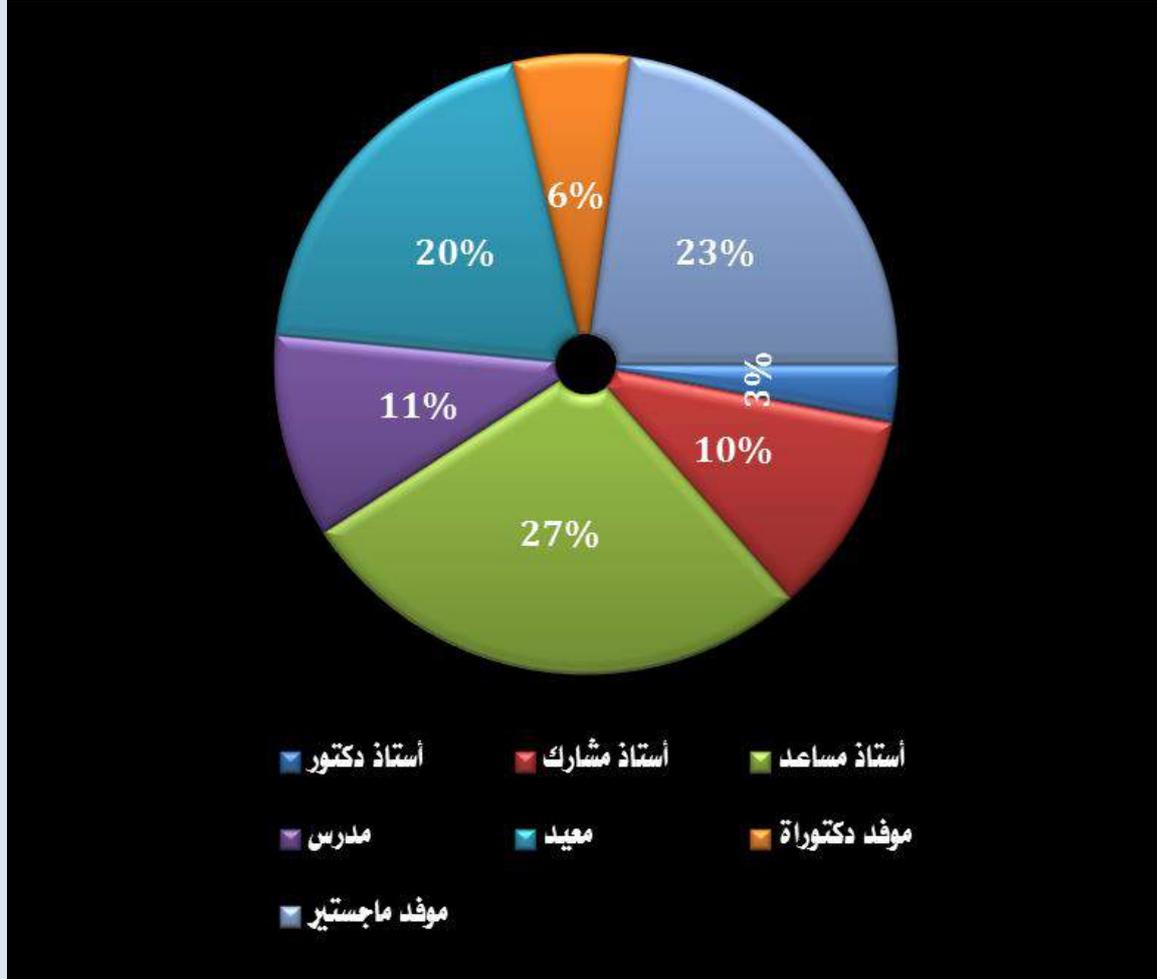
م	الفرص (Opportunities)	م	المخاطر والتهديدات (Threats)
1	تزايد الطلب على التخصصات العلمية والتطبيقية	1	تزايد الضغط المجتمعي نحو الإلتحاق بالبرامج والتخصصات التقنية والمعلوماتية
2	وجود منظمات مانحة تدعم تحسين جودة البرامج	2	خضوع البرامج الأكاديمية لمبدأ العرض والطلب في سوق العمل
3	وجود توجاهات وطنية لتوكيد وضمان جودة البرامج تمثل في انشاء خاص بالاعتماد الأكاديمي	3	ضعف الدعم الحكومي لانشطة وحدات الجودة والاعتماد الأكاديمي
4	إمكانية الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي لتي توفرها المنظمات الدولية المعنية بالاعتماد الأكاديمي	4	اتساع الهوة بين حاجات الأفراد والمجتمع ونوعية البرامج التي تقدمها الجامعة
5	إمكانية التوجه نحو إدخال برامج التعليم الإلكتروني	5	تقديم الجامعات الخاصة لتخصصات تطبيقية ومهنية مطلوبة لسوق العمل
6		6	بطالة خريجي بعض البرامج التي تقدمها الجامعة



الهيئة الأكاديمية والإدارية

أولاً: الهيئة الأكاديمية

يوجد بالجامعة عدد 660 عضو هيئة تدريس ومساعد بوظيفة أكاديمية ثابتة موزعون على كليات وأقسام الجامعة الأكاديمية. والشكل التالي يبين نسب الكادر الأكاديمي وفق الدرجة العلمية:



تبلغ نسبة الإناث من إجمالي الكادر الأكاديمي تقريباً 20%، وأغلب هذه النسبة لا تزال في طور التحضير للماجستير أو الدكتوراة. حملة الدكتوراة من هيئة التدريس يعادلون نسبة 40% من إجمالي الكادر الأكاديمي، كما يوجد عدد لا يقل عن 100 كادر أكاديمي متعاقد.

ثانياً: الكادر الإداري

يعتبر الكادر الإداري للجامعة مكون أساسي ومهم من مكون الموارد البشرية للجامعة فهو الجهاز المساعد في القيام بتسيير العمل الإداري والفني والخدماتي لإنجاح العملية التعليمية إلى جانب المكون الرئيسي الممثل بأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم ويبلغ عدد الموظفين الثابتين 478 موظف وموظفة، الجدول التالي يوضح القوى الوظيفية بحسب التوزيع في مختلف قطاعات الجامعة، كما أن هناك عدد لا يقل عن 200 موظف متعاقد براتب شهري أو بنظام الساعات كفنيين في معامل ومختبرات الجامعة.

الإجمالي	الجنس		نوع المؤهل								الوحدة الإدارية
	مذكر	أنثى	ماجستير	دكتوراه	إداري	أساسي	ثبوتية	دبلوم	ليسانس	بكالوريوس	
239	31	208	25	8	6	31	33	13	122	1	رئاسة الجامعة + المكتبة
15	2	13	1	0	0	3	3	0	8	0	كلية التربية - إب
29	2	27	8	1	0	9	1	1	9	0	كلية التربية النادرة
16	2	14	1	0	0	2	4	2	6	0	كلية الآداب
50	22	28	2	0	0	2	2	0	44	0	كلية العلوم
14	3	11	0	0	0	2	3	2	7	0	كلية العلوم الإدارية
21	3	18	1	1	0	3	5	1	10	0	كلية الهندسة
32	3	29	11	0	2	5	0	2	12	0	كلية الزراعة
21	2	19	2	1	1	0	13	0	4	0	كلية طب الأسنان
41	11	30	1	0	0	5	3	2	31	0	المنتدبين والموفدين
478	81	397	52	11	9	62	67	23	253	1	الإجمالي



تحليل سوات لمحور الهيئة الأكاديمية والإدارية

م	مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)
1	تعدد المدارس الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وتنوع تخصصاتهم	1	تدني مستوى التنمية المهنية المستمرة للكادر الأكاديمي والإداري
2	النمو المستمر في عدد الكادر الأكاديمي والإداري والفني	2	عدم كفاية الكادر الأكاديمي بما يتناسب مع معايير الاعتماد الأكاديمي
3	حصول الكادر النسائي على فرص متزايدة في الوظائف الأكاديمية والإدارية والفنية	3	عدم وجود سياسة واضحة للتعيين والإيفاد والتأهيل لكوادر الجامعة
4	وجود عناصر متميزة من أعضاء هيئة التدريس في العديد من الأقسام، وعدد من الخبراء في مجال تقييم وتطوير البرامج	4	عدم وجود سياسة للاستفادة من الخبرات الأكاديمية والإدارية
5		5	ضعف الاستقرار الوظيفي للكادر الأكاديمي والإداري وتدني الانتاجية لعدم كفاية المرتبات والحوافز
6		6	ضعف التقييم والمتابعة والتحفيز للكادر الأكاديمي والإداري
م	الفرص (Opportunities)	م	المخاطر والتهديدات (Threats)
1	معظم العاملين بالجامعات الخاصة هم أعضاء هيئة تدريس في جامعة إب	1	إنشغال هيئة التدريس بالعمل في الجامعات الخاصة على حساب أدائهم في جامعة إب
2	تحسن شروط ومعايير شغل الوظيفة العامة بشكل عام	2	تدني مرتبات وأجور الأكاديميين والإداريين
3	علاقات هيئة التدريس مع جامعات دولية مرموقة	3	هجرة أعداد من أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج
4	توفر مصادر تعليم وبحث عبر شبكة الانترنت بالتوازي مع تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال	4	تأثير تناول القات والتعاطي مع القضايا السياسية على أداء الأكاديميين والإداريين في الجامعة
5	توفر فرص تدريب وتأهيل مدعومة من منظمات وجامعات خارجية		



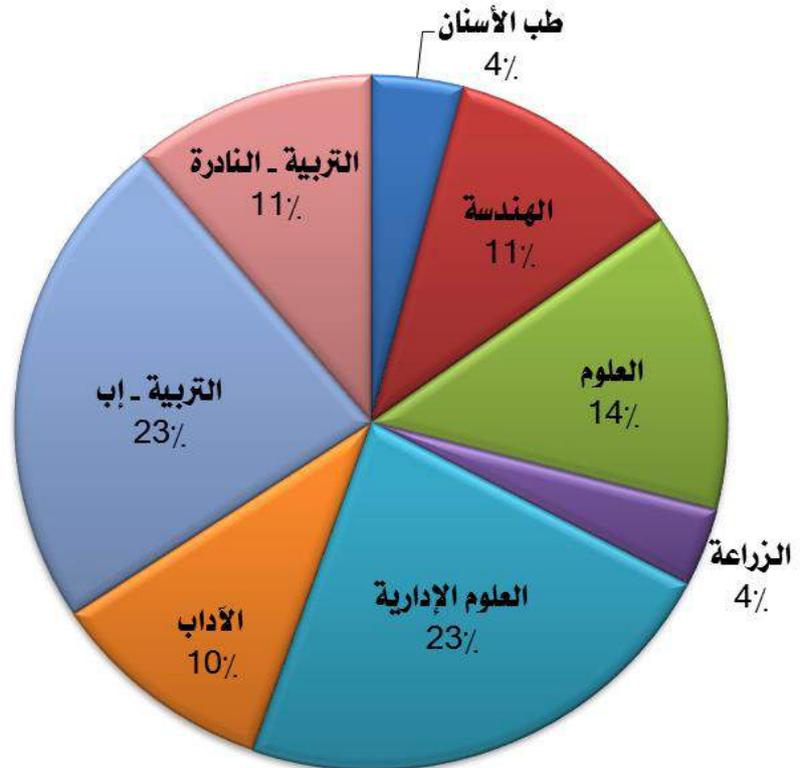
الطلبة والدعم الطلابي



الطلبة المقيدون بالجامعة في العام الجامعي 2015 / 2016 يبلغ عددهم 15248 طالباً وطالبة، منهم 5472 طالبة، بنسبة 36% كما يوضحه الشكل أدناه. يتوزع الطلبة على ثماني كليات، والشكل التالي يوضح نسب توزيع الطلبة على الكليات.

كما تخرج من الجامعة منذ انشائها عدد اجمالي 19482 خريجاً وخريجة، منهم 5209 خريجة.

نسبة عدد الطلبة : عدد هيئة التدريس = 23 : 1



السكن الطلابي

أنشأت الجامعة إدارة عامة تعنى وتهتم بالسكن الطلابي الجامعي. يستوعب السكن الجامعي ما يعادل 10% من إجمالي عدد طلبة الجامعة. ويجري حالياً استكمال إنشاء مبنى سكن الطالبات داخل الحرم الجامعي.



الأنشطة والخدمات الطلابية

تم إنشاء إدارات عامة تعنى وتهتم بمختلف الأنشطة الطلابية الرياضية والثقافية والفنون والمسرح، وكذلك الخدمات الطبية للطلبة حيث تم إنشاء وحدة صحية عامة ووحدات صحية على مستوى الكليات. كما تم إنشاء مجمع رياضي خاص بممارسة مختلف الأنشطة الرياضية. ويقدم مركز الإرشاد النفسي والتربوي خدماته للطلاب والطالبات بصورة مجانية. كما يتم رعاية الطلبة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة. يحظى طلبة الجامعة بتمويل الرحلات العلمية والترفيهية بمعدل لا يقل عن رحلة واحدة لكل برنامج دراسي سنوياً. كما يوجد بالحرم الجامعي عدد من المصليات ومراكز الخدمات الطلابية والمقاصف ومواقف السيارات والمتنفسات الطلابية.



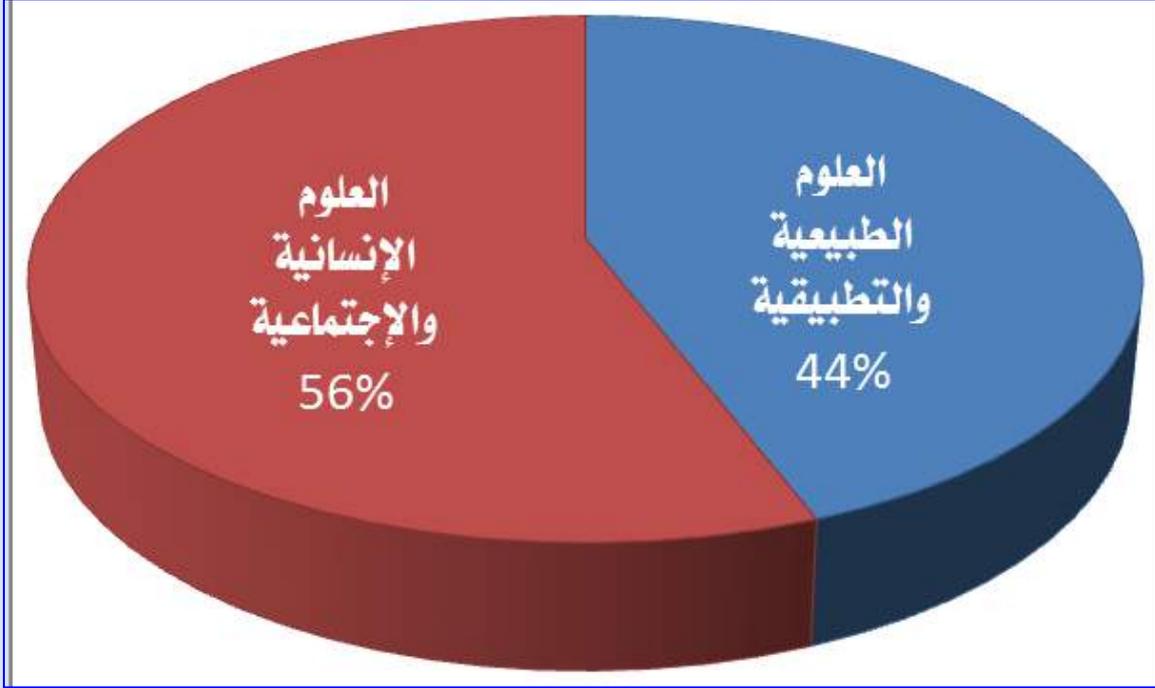
تحليل سوات لمحور الطلبة والدعم الطلابي

م	مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)
1	استخدام نظام إلكتروني في القبول والتسجيل والمفاضلة وارتباطه بشبكة وطنية تتبع وزارة التعليم العالي	1	المركزية الشديدة في اصدار وثائق التخرج والتوثيق والارشافة لملفات الطلبة
2	وجود لائحة موحدة تنظم الاجراءات المتعلقة بالطلبة	2	التساهل في تطبيق اللوائح المنظمة لشئون الطلبة
3	وجود نظام وإجراءات قبول واضحة ومعلنة	3	عدم وجود سياسة ومكون إداري يعنى بربط الخريجين بالجامعة بعد التخرج
4	وجود إدارات مختلفة تعنى بالأنشطة الطلابية (الرياضة – المسرح – رعاية الشباب)	4	عدم كفاية المرافق المخصصة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والمرافق الخدمية الأخرى
5	توفر بعض فرص التدريب الداخلي والخارجي والأنشطة غير الصفية للطلبة	5	عدم كفاية مباني السكن الجامعي وخاصة للطالبات القادمات من الريف
م	الفرص (Opportunities)	م	المخاطر والتهديدات (Threats)
1	تنامي الاقبال على التعليم العالي نظراً لتزايد النمو السكاني	1	تزايد الضغوط الرسمي على الجامعة للقبول فوق الطاقة الاستيعابية على حساب جودة التعليم
2	وجود فرص للتعليم والتدريب الميداني داخلياً وخارجياً	2	تأثير البطالة السلبية على دافعية الطلبة نحو النجاح والتميز
3	تزايد الوعي المجتمعي بأهمية التعليم العالي للاناث	3	تدني مستوى التحاق الإناث بالجامعة من المناطق الريفية
4	وجود فرص لتمويل بعض الأنشطة الطلابية والرياضية من القطاع الخاص	4	تدني متوسط دخل غالبية الأسر يؤثر سلباً في الحاق أبنائهم بالتعليم الجامعي
5	توفر مصادر تعلم غير محدودة عبر شبكة الانترنت بالتوازي مع تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائط الاتصال	5	ضعف المستوى التعليمي لمخرجات التعليم الثانوي
6		6	غلبة فئة الشباب سكانياً و كثافة مخرجات التعليم العام وتحديات استيعابهم في برامج الجامعة



البحث العلمي

في دراسة عن واقع البحث العلمي في محافظة إب في العام 2014 م، تناولت الدراسة واقع البحث العلمي في جامعة إب بالأرقام، والشكل التالي يبين التخصص العلمي للكادر الأكاديمي البحثي بالجامعة:



الأداء البحثي لهيئة التدريس بالجامعة

عدد رسائل الماجستير	380 رسالة
عدد رسائل الدكتوراة	264 رسالة
بحوث الترقّيات	418 بحث

مجلة الباحث الجامعي

- مجلة دورية محكمة تصدرها جامعة إب منذ عام 1998م تختص بنشر بحوث علمية وإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية
- تم نشر ما مجموعه 422 بحثاً: التخصصات الإنسانية 329 بحثاً بنسبة 78%، التخصصات العلمية والتطبيقية 93 بحثاً بنسبة 22%
- عدد البحوث المنشورة لباحثين من داخل الجامعة يصل إلى 214 بحثاً في مقابل 208 بحثاً لباحثين من خارج الجامعة

النشر العلمي الدولي

تشير نتائج التحليل الذي توفره قواعد البيانات البحثية الدولية أن جامعة إب تأتي في المرتبة الثالثة في النتاج البحثي على مستوى الجامعات اليمنية بعد كل من جامعة صنعاء وجامعة تعز، وتأتي جامعة عدن في المرتبة الرابعة، تليها جامعة ذمار، وجامعة حضرموت، وجامعة الحديدة، وأخيراً جامعة العلوم والتكنولوجيا، على التوالي.

موازنة البحث العلمي

تبلغ الموازنة المرصودة لبؤود متصلة بشكل او بآخر بالبحث العلمي ما نسبته 13% من إجمالي موازنة الجامعة لعام 2014، كما يبينه الجدول أدناه، كما أن هناك موارد مالية غير مباشرة كالمرتبات والأجور، ويتيح قانون الجامعات اليمنية المعمول به حالياً لأي عضو هيئة تدريس إجازة مدفوعة الأجر لمدة عام كامل كل أربع سنوات عمل داخل الجامعة، بالإضافة إلى راتب شهر إضافي وتذاكر سفر له ولأفراد عائلته إلى بلد التفرغ العلمي.

البيان	جملة التقديرات 2014 بآلاف الريالات
حضور مؤتمرات خارجية	32,650
نفقات البحوث والتطوير	3,800
البعثات الدراسية (ماجستير ودكتوراة)	412,496
الإجمالي	448,946

مراكز وتسهيلات البحث العلمي

تم تأسيس عدد من المراكز البحثية والإستشارية هي: مركز الإستشارات الهندسية، مركز الإرشاد النفسي والتربوي، ومركز البيئة والأمن الكيميائي، لكن هذه المراكز لا تزال في طور الإنشاء وتفتقد للتجهيزات والتسهيلات البحثية وكذلك للخطط البحثية والكادر المؤهل للبحث العلمي فيها. تجرى البحوث العلمية في الجامعة حالياً بجهود فردية باستخدام تجهيزات الأقسام الأكاديمية وفي إطار الشراكة مع مؤسسات وطنية وخارجية.



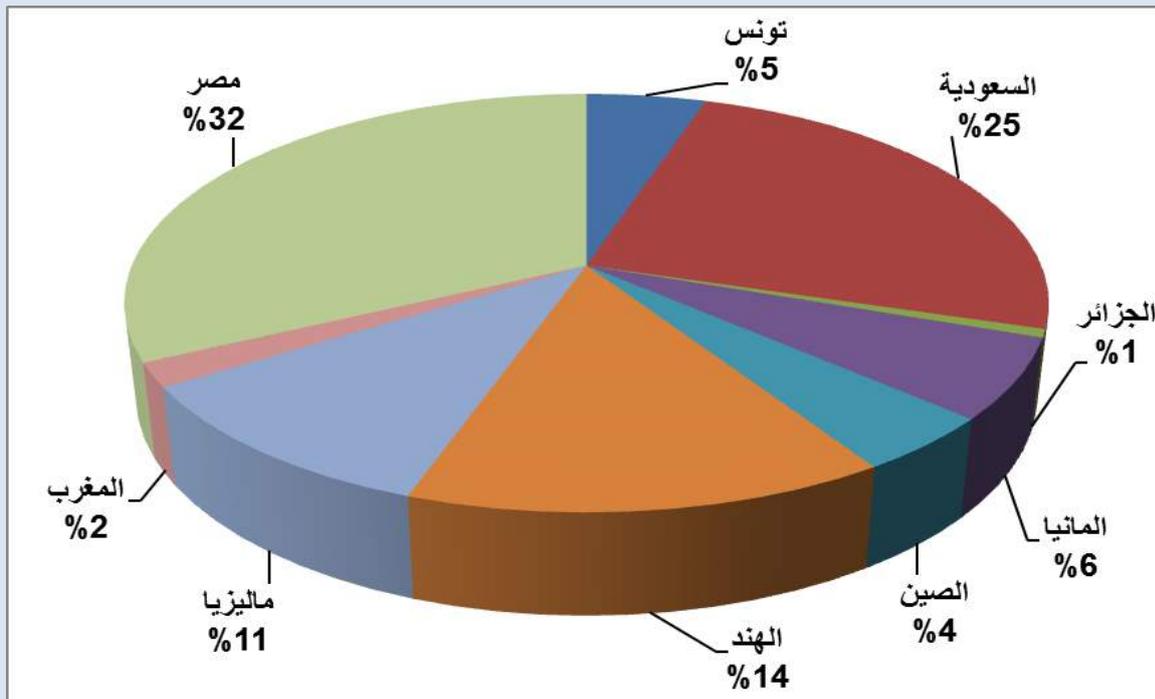
بحوث الدراسات العليا داخل الجامعة

تعد برامج الدراسات العليا نوع من أنواع النشاط البحثي بالنظر إلى ما تنتجه من رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه) ومن بحوث منشورة مستلة من هذه الرسائل والأطروحات، كما أن تمويل برامج الدراسات العليا يعد جزءاً من التمويل للبحث العلمي ويبدأ من أجور التدريس والإشراف إلى أجور المناقشة والتحكيم والعمليات المتصلة بالإنشطة التعليمية والبحثية.

تشير بيانات الدراسات العليا والبحث العلمي إلى أن متوسط عدد رسائل الماجستير المجازة أو الممنوحة سنوياً ما بين 20 إلى 30 رسالة. وبدأت الجامعة في التوسع في فتح برامج الماجستير في كل الكليات التي تتوفر فيها الشروط والبنية التحتية اللازمة.



الإيفاد الخارجي



تحليل سوات لمحور البحث العلمي

م	مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)
1	النشر العلمي الداخلي والخارجي الجيد لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالجامعات اليمنية	1	عدم وجود قاعدة بيانات توثق نتائج البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس
2	تمتلك الجامعة خبرات بحثية متنوعة حصل عدد منها على جوائز وطنية وإقليمية	2	افتقار الجامعة للبنية التحتية اللازمة للبحث العلمي كالتهييزات والمعامل والطباعة والنشر
3	وجود مجلة محكمة ربع سنوية تستقطب الباحثين من جامعات اليمن والدول العربية	3	عدم وجود مجلات علمية متخصصة في كليات الجامعة
4	ارتباط نسبة من الأبحاث العلمية بالتنمية واحتياجات المجتمع	4	افتقار مشاريع البحث العلمي في الجامعة للتخطيط والتوجيه
5	تقدم الجامعة تمويل معقول للأبحاث العلمية ولتغطية تكاليف المشاركات في المؤتمرات العلمية	5	ضعف مصادر التمويل المخصصة للبحث العلمي وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية
6		6	افتقار الجامعة للمراكز البحثية المتخصصة
7		7	ضعف الاستفادة من المنح والتمويلات البحثية التنافسية
م	الفرص (Opportunities)	م	المخاطر والتهديدات (Threats)
1	إمكانية التوجه للنشر الإلكتروني لمجلات الجامعة العلمية والإنسانية	1	ضعف الموازنة الحكومية المخصصة للبحث العلمي
2	وجود إمكانية المشاركة في مجلات علمية ودور نشر دولية	2	تدني مستوى وعي مؤسسات المجتمع المحلي بأهمية البحث العلمي في التنمية
3	علاقات هيئة التدريس مع مراكز بحث دولية مرموقة	3	وجود فجوة بين النتائج البحثية واحتياجات المجتمع وسوق العمل
4	إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص والعام والمنظمات الدولية في تطوير ودعم البحث العلمي	4	محدودية مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البحث العلمي في الجامعة
5	سهولة الحصول على المعلومات والمصادر والمراجع البحثية	5	تفضيل الخبرات الأجنبية على الخبرات الوطنية

الموارد المالية والبنية التحتية

الحرم الجامعي

يقع مبنى رئاسة الجامعة ونيابات رئاسة الجامعة للشئون الأكاديمية وشئون الدراسات العليا والبحث العلمي وشئون الطلبة، بالإضافة إلى كلية الزراعة والطب البيطري، وكلية العلوم، وكلية الآداب، وكلية العلوم الإدارية والمراكز البحثية، بمنطقة صلبة السيدة أروى بمدينة إب على مساحة إجمالية 575,000 متر مربع. يبلغ عدد الأبنية على هذه المساحة (37) مبنى ومرفق عام، بينما يبلغ عدد المشاريع في طور الإنشاء (5) خمسة. يتم إنشاء كافة مشاريع الحرم الجامعي وفق المخطط العام للجامعة الموثق والمعتمد.

كما تقع كلية التربية إب بمنطقة جرافة على مساحة إجمالية 4198 متر مربع، وكلية الهندسة والعمارة بشارع العدين على مساحة إجمالية 8842 متر مربع، وكلية طب الأسنان بجوار مستشفى الثورة العام على مساحة إجمالية 3253 متر مربع، أما كلية التربية بالنادرة فتقع في منطقة النادرة إحدى مديريات محافظة إب وهي في أقصى شمال شرق مدينة إب وتبعد عنها بحوالي سبعين كيلومتراً.

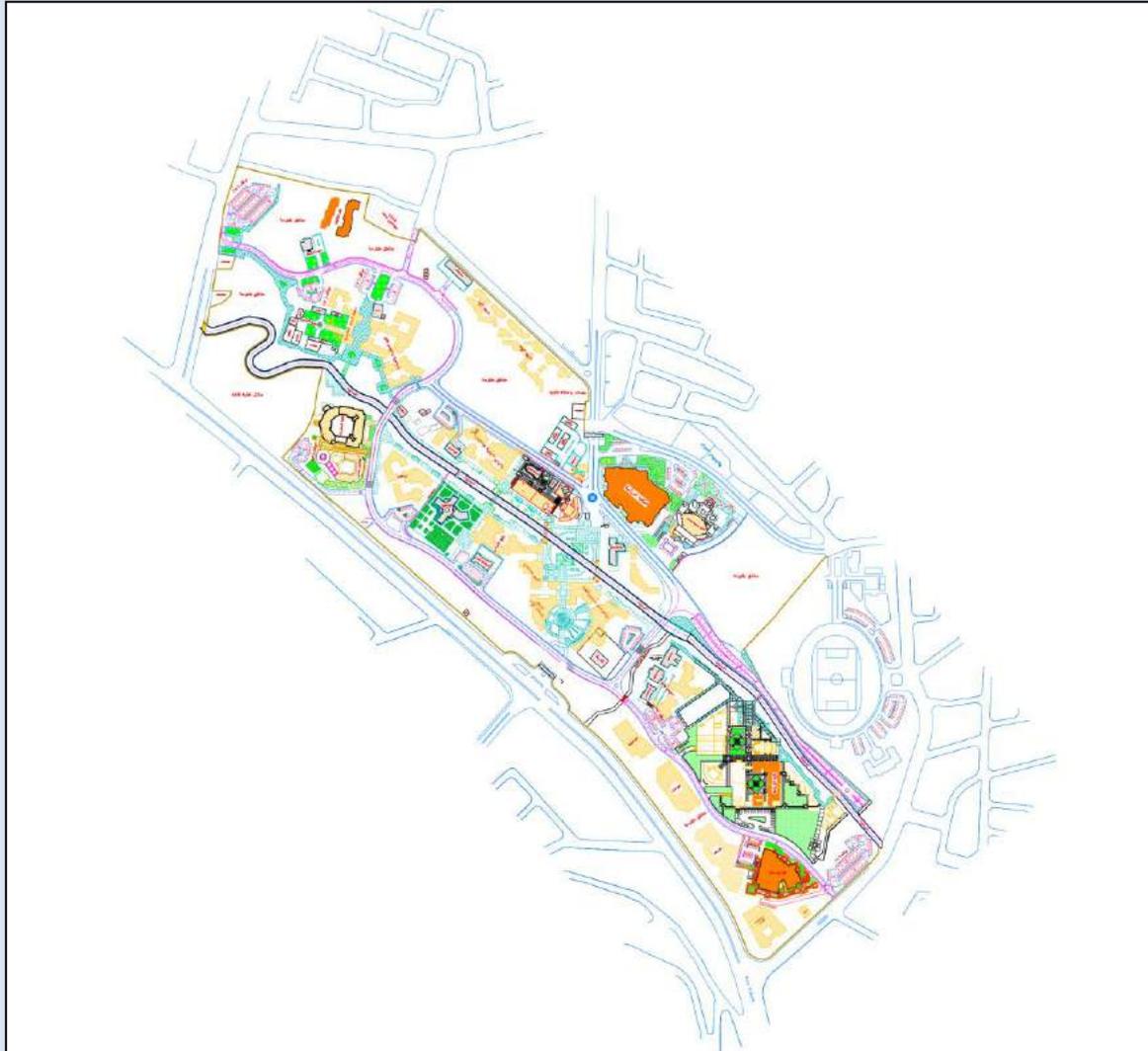
المباني والمرافق

البيان	العدد
مباني ومرافق	37
قاعات دراسية ومدرجات	62
معامل ومختبرات	50
مخازن	15
استراحات طلابية	16
جوامع ومصليات	9
كفتيريا	12
مكتبات	10
ملاحق رياضية	7
مواقف سيارات	20

الموازنة العامة للجامعة للعام المالي 2014 x 1000 ريال

الباب	الاسم	موازنة	ح/ خاصة	إجمالي
الباب الأول	أجور وتعويضات العاملين	1,975,168	63,400	2,038,568
الباب الثاني	نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	239,230	43,200	282,430
الباب الثالث	الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	425,318	3,182	428,500
الباب الرابع	اكتساب الأصول غير المالية	953,441	0	953,441
	الإجمالي العام للاستخدامات	3,593,157	109,782	3,702,939

المخطط العام للجامعة





تحليل سوات لمحور الموارد المالية والبنية التحتية

مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)	م
توفر موقع إستثماري متميز خاص بالجامعة	1	ضعف الموارد المالية الذاتية بسبب عدم استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة للجامعة	1
وجود مخطط عام لجميع مباني ومرافق الجامعة	2	ضآلة المخصصات المالية المعتمدة سنوياً في موازنة الجامعة والتأخر في صرفها من المالية	2
حصول الجامعة على تمويل خارجي وداخلي لبعض المشاريع والبرامج والتجهيزات والبعثات	3	عدم توفر الأنظمة الالكترونية للشؤون المالية والإدارية	3
قرب إنجاز البنية التحتية الأساسية للجامعة وعدد من المباني والمرافق الجامعية	4	افتقار الجامعة للمباني والتجهيزات والمعامل الكافية	4
وجود مصادر تمويل ذاتية كالتعليم الموازي وبرامج التدريب المختلفة	5	عدم وجود لائحة مناسبة لتنظم إدارة الموارد المالية الذاتية في الجامعة	5
مواطن الفرص (Opportunities)	م	المخاطر والتحديات (Threats)	م
إمكانية استقطاب رؤوس الأموال المتاحة لدى القطاع الخاص والمغتربين للاستثمار في الجامعة	1	محدودية مساهمة القطاع الخاص تجاه الجامعة	1
توفر فرص التمويل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي للمشاريع والبنية التحتية للجامعة	2	عدم توفر تمويل كافي لمواكبة التقدم التكنولوجي والمعلوماتي	2
وجود فرص تمويل ومنح من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية	3	جمود سقف موازنة الجامعة مقارنة بحجم التزاماتها والإجراءات الإدارية الروتينية في مجال المناقصات	3
توفر رأس المال البشري في الإقليم	4	ضعف البنية التحتية للمحافظة	4
الإفادة من التنوع في المحاصيل الزراعية وتسويقها	5	التوجه إلى وقف الدعم المالي للجامعة	5
وجود الجامعة في بيئة سياحية وزراعية.	6	منافسة القطاع الخاص لخدمات الجامعة	6

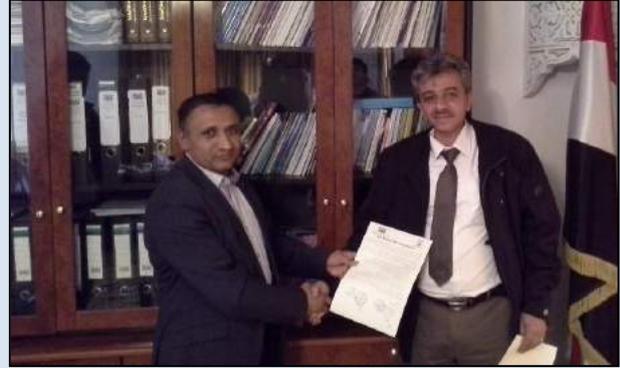
الشراكة الوطنية والدولية

تم إنشاء دائرة التعاون الدولي والعلاقات الثقافية بقرار رئيس الجامعة رقم 130 لسنة 2013م بتاريخ 12 مايو 2013م كأحدى الدوائر المساندة لرئيس الجامعة وتعمل تحت إشرافه المباشر.

الشراكة الوطنية

بهدف بناء شراكات فاعلة بين الجامعة وبين القطاعات العامة والخاصة في سوق العمل، وقعت الجامعة عدد من إتفاقيات التعاون والشراكة مع عدد من القطاعات المرتبطة ببرامج الجامعة الأكاديمية، لضمان تطوير وتحديث برامجنا الأكاديمية وتسهيل فرص التدريب الصيفي الميداني للطلبة، شملت القطاعات الآتية:

- جامعة تعز
- اللجنة الوطنية للطاقة الذرية
- الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة
- الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية
- المركز الوطني للأورام
- المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة
- مركز قياس ودراسة الزلازل والبراكين
- مستشفى جبلة العام
- أكاديمية السعيد للعلوم والهندسة
- الشركة الوطنية لصناعة الطلاء ومشتقاته



الشراكة الدولية

تم توقيع إتفاقيات تعاون وشراكة مع الجامعات الدولية الآتية:

- جامعة العلوم الماليزية
- جامعة التكنولوجيا الماليزية
- الجامعة الأردنية
- جامعة الشرق الأوسط الأردنية
- جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

كما تتمتع الجامعة بعضوية اتحاد الجامعات العربية، إتحاد الجامعات الدولية ومقره تركيا، اتحاد رؤساء الجامعات العالمية، اتحاد الجامعات الإسلامية، وترتبط الجامعة بروابط متميزة ووثيقة مع مختلف الجامعات اليمنية والعربية والدولية. كما أن الجامعة عضو في المجلس العربي لتبادل تدريب طلاب الجامعات العربية وتشارك في ملتقيات هذا المجلس وتدريب كل عام مجموعة من الطلاب المتفوقين من خلال برامج التدريب التي تتبادلها مع الجامعات العربية الأعضاء في المجلس.

تحليل سوات لمحور الشراكة الوطنية والدولية

مواطن القوة (Strengths)	م	مواطن الضعف (Weaknesses)	م
استحداث دائرة خاصة بالتعاون الدولي ارتباط الجامعة بعدد من برامج التعاون العربي والاجنبي امتلاك الجامعة لعدد من المراكز الخدمية والتدريبية والاستشارية الموجه لخدمة المجتمع	1	عدم وجود سياسة واضحة لبناء وتفعيل الشراكة المحلية والدولية	1
وجود عدد من الاتفاقيات الموقعة بين الجامعة وعدد من الجامعات الإقليمية والدولية الجامعة معترف بها اكااديمياً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي	2	تدني مستوى التنسيق والشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع العام والخاص في مجال تطوير البرامج وإجراء البحوث والدراسات	2
وجود عدد من الاتفاقيات الموقعة بين الجامعة وعدد من الجامعات الإقليمية والدولية الجامعة معترف بها اكااديمياً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي	3	تدني مستوى التنسيق والتكامل بين الجامعة ومؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني	3
التوجه الرسمي نحو إعلان إب عاصمة للسياحة في اليمن والإفادة من مقوماتها كمركز وصل رئيس بمدن ومناطق تجارية وبحرية التجانس الإجتماعي وتعدد المصادر الثقافية واستجابة المجتمع المحلي يجعل للجامعة دوراً بارزاً وريادياً في مختلف المجالات	4	ضعف القدرات الفنية للكليات لبناء شراكات وعلاقات تعاون دولية	4
التوجه الرسمي نحو تأسيس شراكة رسمية على مستوى السلطتين المحليتين إب وتعز في إطار إقليم الجند المتوسط جغرافياً على مستوى اليمن	5	العوامل السياسية والأمنية تمثل التحدي الأكبر لفاعلية التعاون والشراكة مع الجهات الخارجية	5
توسيع اهتمامات المجتمع المحلي بالأنشطة والفعاليات التي يمكن للجامعة المساهمة فيها توفر فرص الإفادة من اتفاقيات الشراكة الوطنية والدولية ومن الخدمات المجتمعية لمراكز الجامعة الخدمية	1	تحديات الوعي المؤسسي لدى القطاعين العام والخاص بأهمية الشراكة والتعاون مع الجامعات في إحداث التنمية الشاملة للوطن	1
توفر فرص الإفادة من اتفاقيات الشراكة الوطنية والدولية ومن الخدمات المجتمعية لمراكز الجامعة الخدمية	2	عدم وجود سياسات رسمية لتعزيز مفاهيم الشراكة (الرسمية والمجتمعية) والتنمية المستدامة	2
التوجه نحو تأسيس شراكة رسمية على مستوى السلطتين المحليتين إب وتعز في إطار إقليم الجند المتوسط جغرافياً على مستوى اليمن	3	وجود فجوة في علاقات الجامعة مع قطاعات التنمية وسوق العمل	3
التوجه نحو تأسيس شراكة رسمية على مستوى السلطتين المحليتين إب وتعز في إطار إقليم الجند المتوسط جغرافياً على مستوى اليمن	4	الركود الإقتصادي والسياسي وما يمثله من تحدي أمام بناء وتفعيل شراكات تنموية مستدامة	4



رؤية الجامعة

التميز على المستوى الوطني والعربي في التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة ويحقق معايير الجودة.

رسالة الجامعة

جامعة إب جامعة وطنية تسعى إلى تقديم تعليم عال متميز تسهم مخرجاته بفعالية في تلبية احتياجات التنمية الشاملة وصنع مستقبل اليمن من خلال تحقيق معايير الجودة في البرامج الأكاديمية، والارتقاء بالبحث العلمي لإنتاج المعرفة وتطبيقها، وتوفير بيئة جامعية داعمة، وبناء شراكة وطنية ودولية فاعلة.

قيم الجامعة

تركز الجامعة في تحقيق رؤيتها ورسالتها على القيم الآتية:

الإتقان والتميز	أداء كافة الأعمال بدرجة عالية من الجودة وتشجيع الإبداع والابتكار والتفكير الناقد والمبادرات الهادفة
الولاء المؤسسي	الفخر بالإنتماء للجامعة كمؤسسة وطنية والوفاء والإخلاص والتفاني في أداء المهام وحب العمل وتقديره
المهنية	الإلتزام بأخلاقيات المهنة والكفاءة في الأداء والبذل والعطاء والإنضباط وتطوير الذات والتعلم المستمر
النزاهة	الإلتزام بالأمانة العلمية وتحري المصادقية وحماية الملكية الفكرية والإلتزام بتطبيق المبادئ الأخلاقية في جميع المجالات
الإحترام المتبادل	التعامل القائم على الود وتقبل الآخر وصون الكرامة وإحترام الرأي الآخر وضمان حرية الفكر
تكافؤ الفرص	ضمان العدالة والمساواة والتعامل بإنصاف مع الجميع وفقاً لمعايير الكفاءة والتميز
العمل الجماعي	العمل بروح الفريق الواحد وتظافر الجهود وتحسين أساليب الإتصال والحوار والمشاركة في تحمل المسؤولية وتبادل الخبرات
الشفافية والمساءلة	التعامل بوضوح وعلانية في جميع الأعمال مع جميع المستفيدين، وفق آلية واضحة للتقييم والمساءلة
الوسطية والاعتدال	الإستقامة والنزاهة والتوسط بين التطرف والحرية المطلقة في الأفكار والمعتقدات والممارسات والمواقف
التعاون والشراكة	التأكيد على الشراكة المجتمعية وعلاقات التعاون الوطنية والدولية والمرونة والإستجابة لاحتياجات المستفيدين

الغايات الاستراتيجية للجامعة 2025

الغاية الأولى:

تعزيز نظم الحوكمة والإدارة وترسيخ اللامركزية ومبادئ الجودة والشفافية والمساءلة

الغاية الثانية:

تحسين جودة ونوعية البرامج الأكاديمية الجامعية والعليا لتلبية حاجات الفرد والمجتمع

الغاية الثالثة:

تنمية واستثمار الموارد البشرية على أساس مهني مبني على القيم والمثل الجامعية العليا

الغاية الرابعة:

تطوير البيئة الجامعية الداعمة للتعليم والتعلم لرفع مستوى جودة مخرجات الجامعة

الغاية الخامسة:

بناء قدرات البحث العلمي والدراسات العليا على أساس من التخطيط المرتبط بأهداف التنمية

الغاية السادسة:

استكمال البنى التحتية وتنمية وتنظيم وتوجيه الموارد الذاتية لتحقيق أهداف الجامعة الاستراتيجية

الغاية السابعة:

بناء شراكة حقيقية مع المجتمع والجامعات الأخرى وسوق العمل الوطني والدولي



